

# شرح كتاب التفقات

للشيخ الصمد الشافعي

رحمها الله تعالى

الطبعة الأولى

على نفقة

شركاء مجلس إحياء المعارف النعمانية في بلدة

حيد آباد الدكن

طبع ومطبعة دار الكتب حيد آباد

صفحة	فهرست ابواب شرح كتاب النفقات
٢	تفسير قوله تعالى والوالدان بما ضمن اولادهن الآية
٣	مطلب في مدة الرضاع
٤	مطلب في نفقة المرضعة
٥	مطلب نفقة رضاعة الصغير على ذي رحم محرم منه
٥	مطلب في نفقة الصبي الذي له مال
٦	مطلب في مالو طليت أم الصبي المنكوحه بآبيه اجرت الرضاع له مال
٦	مطلب لو ابتت الأم عن الرضاع يكثرى له من يرضعه عندها
٦	مطلب لو كان أبو الصبي معسرا يجبر على الاتفاق عليه
٨	مسئلة استئانة الأمر نفقة الصبي على آبيه
٦	مطلب ان كانت أم الصبي موسرة والاب معسرا
٦	مطلب نفقة امرأة معسرة اذا كان لها ابوان
٩	<b>باب نفقة الصبي والصبيبة اذا كانت أمهما مطلقة</b>
١٢	باب نفقة المرأة على الزوج ما يجب من ذلك وما لا يجب لها
٢٢	باب أخرى نفقة ورثة الميت الصغار وغيرهم وتفسير النفقة على الأقارب
٢٤	باب المرأة الفقيرة يكون لها اولاد صغار وطهاذ ور محرم
٢٨	باب نفقة المطلقة
٣١	باب النفقة على ذي الرحم المحرم
٣٣	باب العبد يتزوج بامر مولاه ما يلزمه من النفقة
٣٤	باب من يجبر من المسلمين على نفقة اهل الذمة ومن يجبر من اهل الذمة على نفقة المسلمين
٣٤	باب المروعة يشهد بالشهو على طلاقها والامة يدعيها الرجل
٣١	<b>باب في نفقة الضال والأبق اذا وجد هما الرجل</b>

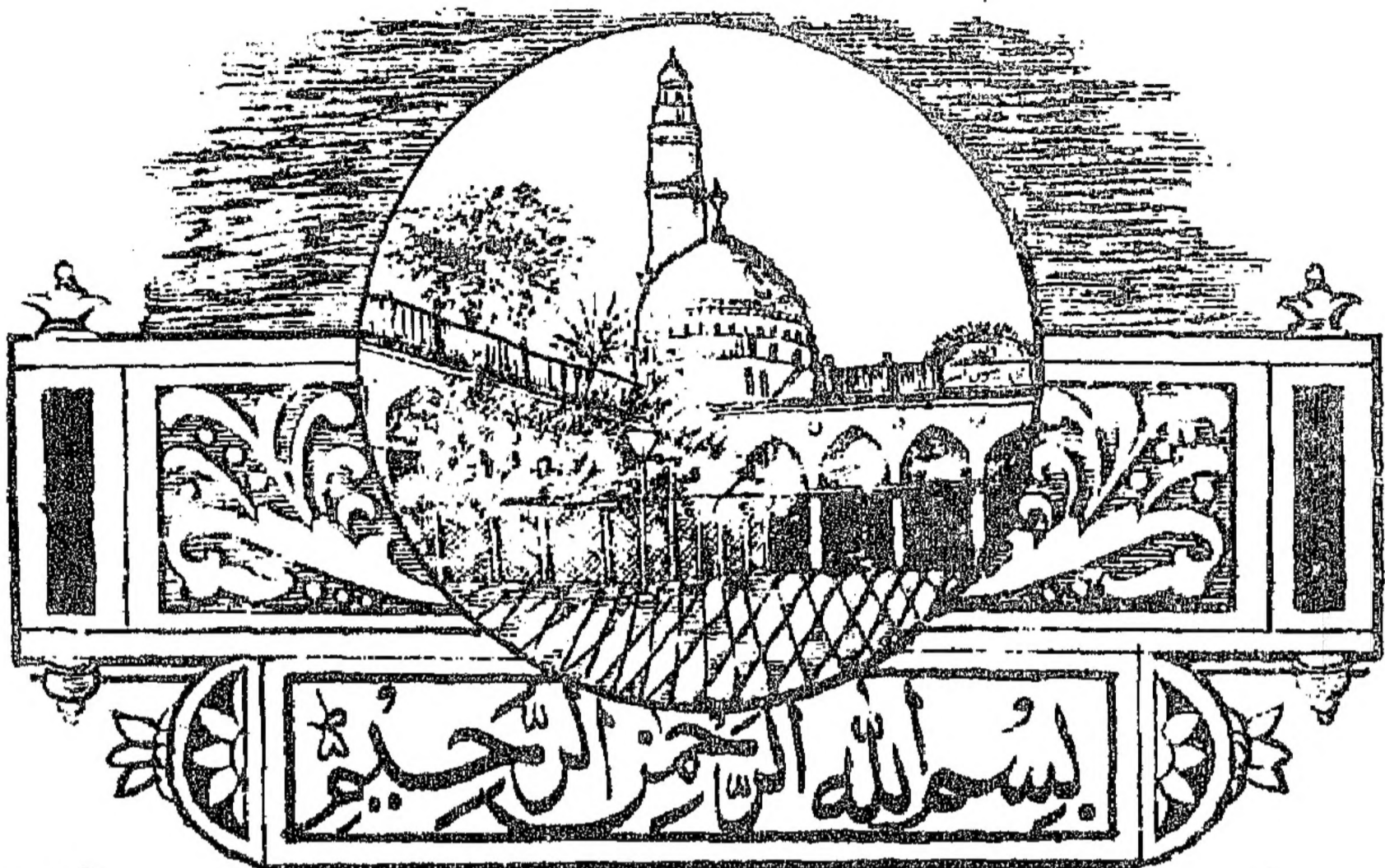
شرح الإمام الأجل الصمد الشهيد خدام الدين عمر  
ابن عبد العزيز برهان الأئمة البخاري على  
كتاب النفقات للإمام

أبي بكر أحمد بن عمر وابن  
مهدي الخفاف  
الشيباني

الطبعة الأولى

على نفقة نشر كارة المجلس أحياء  
المطاف النعمانية

طبع في المطبعة الكائن في بيروت



وشرح كتاب النفقات للخصم للصدا والشهيد  
 جمع صاحب كتاب الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن عمر الخصم رحمه الله  
 عليه في هذا الكتاب من مسائل النفقة وجعلها على أقسام (منها) نفقة  
 الوالد على ولده ونفقة الأم على ولدها ونفقة الولد على الوالد وأحالتها  
 إذا اجتمعوا ما تقارب بينهما ونفقة ذوي الأرحام وأفتى الكتاب بقوله  
 تعاد والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين إلى قوله تعالى وعلى  
 الوارث مثله ذلك ولم يتكلم في شيء من الآية ولا ههنا العلم من أول الآية  
 إلى آخرها كلاماً قوياً له تعاد والوالدات يرضعن أولادهن فاختلغوا  
 فيه قال بعضهم هذا مجرد خبر عن الوالدات كذا يفعلن في الاسم لغالب ليس  
 فيه الزام الرضاع وأن كان بلفظة الخبر كقوله تعاد والمطلقات يتربصن  
 بأنفسهن ثلاثة قروء وعن هذا قالوا لا يجوز أن تأخذ الأجر بالارضاع  
 لأنه يجب عليها أن ترضع من حيث الدين وإن كانت لا تجبر في الحكم وأخذ

الاجرة بازاء ما يجب عليها من حيث الدين لا يجوز واما قوله تعا حولين  
 كاملين ففيه اختلاف ظاهران مدة الرضاع ماذا وموضعها الملبسوط  
**ولهذا** المدة ثلاثة اوقات ادى واوسط واقصى فالادنى هو حول  
 ونصف والوسط حولان والاقصى حولان ونصف حتى لو نقص عن الحولين  
 لا يكون شططا ولو زاد على الحولين لا يكون تعديا والوسط هو الحولان  
 فلو كان الولد يستغنى عنها دون الحولين فقطمته في حول ونصف يحل  
 بالاجماع ولا تأثر ولو لم يستغن عنها بحولين اجمعا انه يحل لها ان ترضعه  
 الا عند خلف بن ايوب فانه كان لا يجوز ذلك بعد حولين انما الكلام في  
 ثبوت الحرمة وجوب الاجرة فعند ابي حنيفة تثبت الحرمة الى حولين  
 ونصف وعندهما لا تثبت اذا تجاوزا الحولين قال شمس المنة عبد العزيز  
 ابن احمد الحلوئي وكذا عند ابي حنيفة تستحق الاجرة اذا ارضعت بين الحولين  
 اذا كانت خرجت من نكاحه الى تمام حولين ونصف وعندهما لا تستحق فيما  
 وراء الحولين وقال غيره من المشائخ لا بل في حق استحقاق الاجرة على الاب  
 مقدرة بحولين بالاجماع وهو الصحيح وقد ذكرنا هذا في شرح المختصر في نكاح  
 واما قوله تعا لمن اراد ان يترضا عنه يعني من اراد تمام الرضاعة  
 فانه يرضعه حولين كاملين ولا ينقص عن الحولين ولكن اذا نقص وكان  
 الولد يستغنى عن ذلك يجوز ايضا لما قلنا واما قوله تعا وعلى المولود  
 له رزقهن وكسوتهن بالمعروف اراد بالمولود له الاب يعني على الوالد رزق  
 الامهات وكسوتهن **لش** اختلف المشائخ فقال بعضهم اراد به في النكاح  
 وفي النكاح رزقها وكسوتها على الوالد واجب وان لم ترضع غيرها انها  
 ما دامت لم تلد والحر ترضع كان الرزق والكسوة بازاء تمكينها نفسها واذا

ولدت وأرضعت صارا لبعض بأزاء تمكينها نفقتها والبعض بأزاء الرضا  
وقال بعضهم أراد به بعد الفقرة يعني إذا وقعت الفقرة بينهما فما دامت  
في العدة وترضع الولد تكون نفقتها وكسوها على الوالد وراء نفقة  
العدة ويكون ذلك اجرة الرضاع والصحيح هو الاول لما يتبين في اول  
باب نفقة الصبي والصبيبة اذا كانت امهما مطلقة **واما قوله تعالى**  
**(لا تضاروا الامة بولدها ولا مولود له بولده)** موضع تفسير كتاب النكاح  
وقد ذكرنا بعضها في شرح ادب القاضى المنسوب الى الخضراف في باب  
نفقة الصبيان **واما قوله تعالى (وعلى الوارث مثل ذلك)** فالمراد  
من الوارث الذي هو ذور رحم محرر منه وهو قول عبد الله بن مسعود  
رضي الله عنه وهكذا كان يقرأ والمراد من قوله تعالى مثل ذلك عند عبد الله  
ابن عباس رضي الله عنهما شيئا اخر غير النفقة ذكرناه في شرح ادب القاضى  
وعند عبد الله بن مسعود النفقة وعندنا هما جميعا وقد اخذ علماؤنا  
رحمهم الله بقراءة عبد الله بن مسعود وعلى الوارث ذي رحم محرر حتى  
لا تجب لنفقة على ابن العموان كان وارثا لانه ليس بذي رحم محرر  
عن عمر رضي الله عنه انه قال تجب لنفقة على كل وارث ولم يشترط المحرمية  
حتى روي عنه انه قال تجب لنفقة على ابن العمور روي عنه انه لو لم يبق  
من العشيرة الا واحد اجبرته على النفقة وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه  
روايتان في رواية كما قال عمر رضي الله عنه وفي رواية كما قال عبد الله  
ابن مسعود رضي الله عنه وابن ابي ليلى اخذ بقول عمر **قال** واصحابنا  
اخذوا بقول عبد الله بن مسعود وصاحب الكتاب اعتمد على قول عبد الله  
ابن مسعود هنا وعلى قول زيد في الرواية التي قال مثل عمر في ادب القاضى

وقد ذكرنا هذه الجملة في شرح ادب القاضى المنسوب الى الخصاف وهذا  
 كله في غير الولد فاما في الولد فيجب كله عليه ولا يعتبر فيه الارث حتى اذا  
 كان ابنة واخ لا ب وامر واخت لا ب وامر تكون النفقة كلها على الابنة  
 وان كانا في الميراث يستويان لانه لا يعتبر الارث في الولد وانما يعتبر  
 في غير الولد حتى اذا كان له اخ واخت لا ب وامر تكون النفقة عليهما بقدر  
 ميراثهما وكذا ان كان اخ واخت وعمر وكذا في اجناس هذا يعتبر الارث بلا  
 خلاف الا في خصلة واحدة فان فيه خلافا وهو ما اذا كان له امر وجد فان  
 في ظاهر الرواية تجب عليهما على قدر ميراثهما وروى الحسن عزالي حليفة  
 ان النفقة كلها على الجد والحقه بالاب وهذه الرواية التي يذهب  
 الى حليفة رحمه الله في الميراث فانه يلحق الجد بالاب حتى قال الجد اولى  
 من الاخوة والافوات **قلت ارايت** ان الصبي اذا كان له مال بان  
 ماتت امه فقلت ما لا او بسبب اخر هل تكون نفقته على والد قال  
 لا ولكن ينفق عليه من ماله فرق بين نفقة الولد وبين نفقة الزوجات  
 فان المرأة وان كانت غنية فان نفقتها تكون على الزوج **والفرق** ان  
 نفقة الزوجة انما تجب بازاء التمكين من الاستمتاع فكانت تشبهه  
 البذل والبذل يجب وان كان غنيا فاما نفقة الولد فلا تجب بازاء التمكين  
 من الاستمتاع وانما تجب لاجل الحاجة فلا تجب بدون الحاجة كنفقة المأكل  
 ولو كان الصبي عقال وعروض وما اشبه ذلك كان للاب ان يبيع ذلك  
 في نفقته وينفق عليه من ذلك المال وكذا اذا كان له خفاف واردة  
 واثياب واحتيج الى ذلك للنفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق  
 عليه لانه اذا كان غنيا كان نفقته عليه في ماله (هذا اذا كان للصبي)

مال وان لم يكن فالنفقة على والدته ولا يشترك احد في النفقة على ولد  
 الصغير لانه انما يستحق النفقة على الاب لكونه منه وانتسابه اليه  
 ولا يشترك غيره في هذا المعنى فلا يشترك في النفقة <sup>عليه</sup> **رايت** رجلاً له ولد صغير امه عنده يعني في نكاحه (فطلبت من  
 زوجها نفقة الرضاع يعني اجر الرضاع وابت أن ترضعه الاب بالاجرة واستأجر  
 الزوج **قال** قال علماء نازحهم الله لا يجوز وقال الشافعي رحمه الله  
 يجوز والمسئلة في كتاب النكاح **هذا** اذا لم يكن للصبي مال واما اذا كان  
 هل يجوز ان يفرض من ماله يعني اجر الرضاع لم يذكر هنا وروى عن محمد انه  
 يفرض من مال الصبي وليس في المسئلة اختلاف الروايتين لكن ما ذكره هنا  
 انه اراد به اذا فرض من مال الصبي ولم يكن للاب مال وما ذكره هنا اراد به  
 اذا فرض من مال نفسه فلا يجوز لانه يجب عليه نفقة النكاح فلا تجتمع  
 نفقة نفسها ونفقة الرضاع في مال واحد على ما يأتي بيانه في الباب الثاني  
 وهذه المسئلة حجة للشافعي <sup>٢</sup> قال الشيخ الامام شمس الامنة عبد العزيز  
 بن احمد الحلواني رحمه الله ان اجتزأ الشافعي بهذه المسئلة لا نسلم له **شر**  
 اذا لم تجب نفقة الرضاع كان لها ان تمتنع عن الارضاع ولا تجب على ذلك  
 فاذا لم تجب على ذلك كان على الاب ان يكثرى امرأة ترضعه عند الام ولا ينزع الولد من الام  
 لان الامة اجتمعت على ان الحجر لها لكن لا يجب عليها ان تمكث في بيت الام  
 اذا لم يشترط عليها ذلك عند العقد وكان الولد يستغنى عنها في تلك  
 الساعة بل لها ان ترضع **شر** تعنى الى منزلها وان لم يشترط ان ترضع عند  
 له لحل هذه الرواية رواها في ادب القضاة ولم يعجزها الشارح اختصارا يدل  
 على هذه اسياق العبارة ١٢ - ابو الوفا <sup>٣</sup> له لعله هذا الذي في ادب القضاة  
 من رواية محمد <sup>٤</sup> ١٢ - ابو الوفا -

الأمر كان لها أن تحمل الصبي إلى منزلها أو تقول أمروها فترضعه عند فناء  
 الدار تريد أن يخل إلى الدار على الأمر إلا أن يكون اشتراط عند العقد أن تكون  
 الظاهر عند الأمر فحينئذ يلزمها الوفاء بالشرط **فإن** قالت الأمر أنا رضعه  
 بمثل تلك الأجرة فهذا على ثلاثة أوجه أما إن كان عند قيام النكاح وبعد  
 الفزقة قبل انقضاء العدة أو بعد انقضاء العدة ففي الوجه الأول لا يصح  
 وفي الوجه الثاني فيه روايتان وفي الوجه الثالث يصح وكانت أولى لأنه  
 أنفع للصغير **فإن** جعل لها أجرة على الارضاع في الوجه الأول ولم يرد  
 إليها حتى مضى على ذلك شهر لثخصته إلى القاضيه **فإن** القاضيه لا يقضى  
 بذلك لأن ذلك المال لم يلزمه بذلك العقد فكانت الدعوى باطلة فلا  
 يحكم به على ذلك في الكتاب فقال لا يجتمع لها نفقة نفسها ونفقة الارضاع  
**قلت** رأيت صديا صغيرا له أب معسر **قال** تقرض علي الأب  
 نفقة الولد على قدر طاقته ولا تسقط عنه بالعسر لأن الله تعالى قال (على  
 الموسر قدره وعلى المقتر قدره) ثم قال الله تعالى (من وجدكم) والوجد هو  
 الطاقة علم أن هذه النفقة لا تسقط بالعسر (لكن يعمل فينفق عليهم  
 فإن أبي يجبر على الاتفاق والعمل ويجبس على ذلك) فرق بين هذا وبين  
 سائر الديون فإن الولد دين وإن علم ألا يجبس <sup>عليه</sup> بل يدين الولد وهنا قال  
 يجبس والفرق أن في الامتناع هنا اتلاف النفس وتمنع من الاقلال <sup>بالجس</sup>  
 فإن لم يقل على العمل لما به من الزمانة أو كان مقعدا يتكفف الناس  
 ينفق عليهم ومن المتأخرين من قال إذا كان عاجزا عن الكسب بهذا العمل  
 فنفقة في بيت المال فإذا كانت نفقته في بيت المال كانت نفقة ولذا  
 كذلك **فإن** قالت أم الصبي افرضيها القاضيه لهذا الصبي النفقة على أبيه

ومن أن استدان عليه قال يفعل القاضى ذلك ويأمرها أن تستدين  
 على الأب لأنها انصرفت فيما التمسست فيجيبها القاضى الى ما سألت فإذا  
 ليس وقد رجع عليه رجعت بما استدان أنت **قلت** أرايت فان مات  
 الأب قبل أن يؤدى هذه النفقة هل لها أن تأخذ ذلك من ماله أن ترك  
 مالا **قال** لا لأن موت من فرضت عليه النفقة يوجب سقوط المقرض  
 عنه كما في نفقة المجرم فإنه إذا فرضت عليه نفقة المجرم واستدانوا  
 عليه ثمرات هو فانه لا يؤخذ ذلك من تركته **وذكر** أن حاكم في  
 المختصر قال إذا فرض لها القاضى وأمرها أن تستدين على الزوج فاستدان  
 ثمرات الزوج لا يبطل الرجوع في هذا الدين وهذا هو فائدة الأمر  
 بالاستدانة وهو الصحيح لأنها لما استدان أنت بأمر القاضى جعل كان الزوج  
 هو الذي استدان ولو كان هو استدان بنفسه لثمرات لا يسقط عنه الدين  
 كذلك **قلت** أرايت أن كان أب الصبي معسرا والامموسرة  
**قال** يفر عن القاضى على أبيه نفقة الصبي ويأمر الامم أن تنفق عليه من  
 مالها قرضا على أبيه فإذا اليسر رجعت عليه لأن الاستدانة قد وجبت  
 فينبغي أن يكون المدين هي الامم لأنه لو لم يكن الأب كانت النفقة عليها  
 وإذا كان شبه أب كانت الاستدانة من مالها أولى **قلت** أرايت  
 أن كان الأب معسرا وله أمموسرة وجداموسرة **قال** تنفق عليه الامم  
 وترجع بذلك على الأب لأنه وجبت الاستدانة من مالها أولا **قال**  
 في الكتاب (وقال الحسن قال أبو يوسف قال أبو حنيفة في امرأة معسرة  
 لها ابوان موسران أن نفقتها عليهما جميعا على الامم الثلث وعلى الأب النصف)  
 هذا ذكرهنا وأوجب نفقة البالغة عليهما **وذكر** في المبسوط وقال يجب

على الأب والحق البالغة بالصغيرة وكذلك هذا الجواب في البالغ الزمن **وجه** ما ذكر في المبسوط وهو أن البالغ إذا لم يكن من أهل أن ينفق على نفسه كان هو الصغير سواء **وجه** ما ذكر هنا وهو الفرق بين البالغ والصغير وهو أن الصغير للأب عليه ولاية كما أن له على نفسه ولاية فكان الصغير بمنزلة نفسه وغير الأب لا يشارك الأب في النفقة على نفسه فكان في النفقة على الصغير وأما البالغ فليس للأب عليه ولاية ليصير في معنى نفسه فاعتبر بسائر المحارم فتكون نفقته باعتبار ميراثه وميراثه يكون بينهما أثلاثاً فكانت النفقة والله أعلم بالصواب ٥

## بَابُ نَفَقَةِ الصَّبِيِّ الصَّبِيَّةِ إِذَا كَانَتْ تَمَامًا مُطْلَقَةً

**قلت** رأيت امرأة طلقها زوجها ولها ولد صغير ترضعه والطلاق بائن **قال** ينفق عليها نفقة العدة ما دامت في عدة منه ولا يكون لها نفقة الرضاع (يعني أجر الرضاع) ما في الباب الأول هكذا ذكرهنا أنه لا تجتمع نفقة الرضا ونفقة العدة جميعاً فصار في المسئلة روايتان في اختلاف الروايتين في فصل القطع أنه إذا طلقها طلاقاً بائناً فاعتزلت بماله إلى بيت أهلها ثم إن الزوج سرقها من بيت أهلها هل يقطع فيه وأما **ولو دفع ذكاة ماله إليها وهي في العدة من الطلاق البائن لا يجزئ رواية واحدة** **وكن** لو شهد لها وهي في العدة من الطلاق البائن لا تقبل رواية واحدة فصار تهاتان المسئلتان تأكيداً لهذا الرواية وقد ذكرنا هذا المسئلة في شرح أدب القاضي في باب نفقة الصبيان (فإن قالت أنا لا أرضع الصبي كان على الأب أن يأتي بأمرة ترضعه وإن قالت أنا

أرضعه بما ترصعه هذه فالمسئلة على ثلاثة أوجه) وقد مررت المسئلة  
بوجوهها في الباب المتقدم **وقال** والأمر الحق بالصبي يكون عندها إلى  
أن يستغنى عن خدامتها فيأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده  
ويستنجي وحده) لأن الصبي مادام صغيراً فهو محتاج إلى العناية والاعتناء  
والأمر اهتدى إلى ذلك **شرح** هذا الاستغناء ذكر صاحب الكتاب في شرط  
أربعة أشياء أن يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستنجي  
وحده والاستغناء لم يذكّر في المبسوط إلا في السير الكبير فإنه ذكره  
كذلك ذكر في عامة النوادر ومما أحب الكتاب شرط أيضاً وهو آخر هذه  
الأربعة لأن الصبي قد يقدر على أن يأكل ويشرب ويلبس وحده ويحتج  
إلى الاستغناء فإذا بلغ إلى هذا المبلغ يحتاج إلى أن يتعلم بأداب الرجال  
والأدب اهتدى إلى ذلك **شرح** قال صاحب الكتاب (ووقت ذلك عند ما أن  
يبلغ سبع سنين أو أكثر) وأصحابنا جعلوا هذه المسئلة على ثلاثة أقسام  
قالوا إذا كان ابن أربع سنين أو مادونه لا يتحقق هذه الأشياء الأربعة  
فالأمر أولى وإذا كان ابن سبع سنين أو أكثر يتحقق هذه الأشياء الأربعة كما قال  
صاحب الكتاب فالأول أولى وإذا كان ابن خمس سنين أو ست سنين  
يشكون فيه وقد ذكرنا مع الروايات في شرح الجامع الصغير وهذا شيء  
يختلف باختلاف رفقته وخرقة والمقصود من ضرب هذه المدة ببناء  
الأمر على الظاهر ما لو اهتدى إليه فيعتبر بحاله ولا تعتبر المدة **شرح**  
تكملة في المراد من الاستغناء فمن مشايخنا من قال المراد منه تمام الطهارة  
وهو أن يظهر وحده بالماء بحيث لا يحتاج إلى من يعينه ويعلمه تمام  
الطهارة ومنهم من قال المراد منه مجرد الاستغناء وهو أن يظهر نفسه

عن النجاسات وان كان لا يقدر على تمام الطهارة وهو المقهور من ظاهر  
 ما ذكر في الكتاب (وهذا اذا كانت الامم حرة تزوج بزواج احراما اذا  
 تزوجت فالاب اولي وان كان الصبي صغيروا لانها اذا تزوجت اشغلت  
 بخدمة الزوج فلا تتفرغ لتعاهد الصبي هذا هو الكلام في الغلام (واما  
 الحارية فتكون عند امها حتى تحيض عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله  
 يعني حتى تبلغ (وعند ابى يوسف اذا بلغت مبالغا يقع عليها شهوة ويحاط  
 منها فالاب اولي بها) وهكذا روي عن محمد انه اذا صارت مراهقة فالاب  
 اولي بها الا ان صاحب الكتاب ذكر قول محمد مع ابى حنيفة فصرح محمد  
 روايتان **شعر** تكلموا في حد المشتهاة لبيد حتى عليه ثبوت حرمة المصاهرة  
 فكون الاب اولي عند ابى يوسف **وأما** ابنا جعلوا المسئلة على ثلاثة اقسام  
 قالوا اذا كانت بنت تسع سنين او اكثر كانت مشتهاة وان كانت بنت خمس  
 سنين او ما دونه لم تكن مشتهاة وان كانت بنت ست سنين او سبع  
 سنين او ثمان سنين ينظر ان كانت عبدة ضخمة كانت مشتهاة وقال  
 فلا وقال الققية ابو الليث في ايمان الفتاوى الغائب انها لا تشتهى ما لم تبلغ  
 تسع سنين **قال** رضي الله عنه وبه نأخذ **شعر** صاحب الكتاب كرويتين  
 لكون الحارية عند الاب اذا بلغت وكذا الغلام عند الاب اذا استغنى **أما**  
 في الحارية فاحدا هذا انها اذا بلغت محتاجة الى من يحضنها والاب اقل على  
 ذلك **والثانية** الاب يحتاج الى خدمتها والى الا ان انت الامم بها  
 فاذا بلغت ينبغي ان تخدم الاب **وأما** في الغلام فاحدا هذا ما بيثا من  
 قبل **والثانية** ان الاب يحتاج الى منفعة والاب اذا احتاج الى منفعة  
 كان اولي به **قلت** ارايت الرجل ان قال تزوجت هذه المرأة

فانا احق بولدي وانكرت المرأة قال القول قولها لانها تنكر بطلان حتمها  
وهي الحضانة والحجر فيكون القول قولها مع اليقين **فان قيل** ينبغي ان لا  
تستخلف عند ابى حنيفة لان عند الاستخلاف لا يجري في النكاح **قيل**  
هذا الاستخلاف ليس لاثبات النكاح بل لاثبات حكم اخر فيجري بالاتفاق  
كالمرأة اذا ادعت على رجل مهرا وهو ينكر يستخلف بالاتفاق فكذا هنا  
**قلت** فان قالت قد تزوجت وقد طلقت زوجي او قد مات قال كان  
القول قولها لان هذا اقرار بالنكاح بالجهول والاقرار بالجهول لا يضر فصحا  
وجوه لا وعلامة بمنزلة وصار هذا كالرجل اذا اشترى جارية فادعى انها  
ذات زوج وقال البائع كان لها زوج ولكنه طلقها فانه لا يتمكن المشتري  
ان يبرها لما قلنا **وكن لك** اذا قال الرجل كانت لي امرأة فطلقها وقالت  
امرأته لم يكن لك امرأة غيبى فطلعت بهذا الاقرار فانها لا تطلق لما قلنا  
**وكن لك** اذا قال بعثت هذا الشيء من رجل فحضر رجل وادعى الشراء بذلك  
الاقرار لا يصح لما قلنا **واما** اذا قالت كنت تزوجت فلانا وطلقتى لم يقبل  
قولها لان هذا الاقرار صير الانكاح الى حضرة ذلك الرجل وصداقها يثبت  
النكاح بينهما بتصادقهما ومتى صير الاقرار فقد اقرت ببطلان حتمها ثم  
ادعت الحق فلا تصديق الا بالحق وقد ذكرناه في شرح ادب القاضى **قلت**  
فان شكته حرا لامر وقالت كذا **قيل** قال كان لها ذلك لان حق الحضانة  
والتربية لها فاذا تركته كان لها ذلك فلا تجبر على ذلك لما قلنا في الباب  
المتقدم فان كانت لها امر تكون امها احق بهم ولا تتركهم التحقت بالعلم  
والى عدم امت بان ما كنت كانت امها او لى فكذا هنا (وكذلك اذا كانت ام  
الاب فهي احق به عند عدم الامر الا ان لها جدة صحيحة الا ترى انها يستويان

في الميراث لكن الأمر تقدم عليها لأنها تدلى بقراءة الأمر وأمر الأب تدلى  
 بقراءة الأب فيجعل قيامهما كقيام الأبوين ولو كان الأبوان قائمين  
 كانت الأم أولى وإن كانا غير ثان منه فكذا هنا **قلت** وإذا مات الأب  
 وله أم وذو رحم محرر منه بان كان أمًا وأخًا لأب وأم **قال** النفقة  
 عليها أثلاثًا على قدر موارثتهم فتسقط حصتها وتأخذ الباقى وعلى هذا  
 القياس يقسم بينها وبين من يرث الصغير **ومن** أصح ما ينأمن قال هذا  
 في حق الطعام والكسوة فاما في حق الارضاع واللين فيكون ذلك كله  
 على الأمر لأنها ذات يسار في حق اللين وغيرها معسر فيكون ذلك عليها  
 خاصة أما فيما سوى ذلك من الطعام والكسوة فيكون عليهم على قدر  
 موارثتهم بالنص **قلت** وإن قال الأب أنها تأخذ منى النفقة ولا  
 تنفق ذلك على الأولاد وتجب عليهم **قال** لا يقبل قوله عليها لأنها أمينة  
 ودعوى الخيانة على الأمين لا تسمع إلا ببينة (فإن قال للقاضى سل عن  
 ذلك من جيرانها فالقاضى ليسأل احتياطًا من جيرانها من كان يداخلها)  
 لأنه إنما يعرف حالها من كان يداخلها (فإن أخبر جيرانها مثلاً الذي أعجب  
 الأب زجرها القاضى عن ذلك ومنعها عنه) لأنه نصيب ناظر المسلمين  
 ومن أصح ما ينأمن قال إذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب  
 وظهر قدر النفقة فللقاضى خياران شاء دفعها إلى ثقة يدفعها إليها صلباً  
 ومساءً ولا يدفع إليها جملة وإن شاء أمر غيرها أن يتفق على الأولاد  
**قال** (وقال الحسن بن زياد في رجل معسر وله امرأة ولها أخت  
 معسر المرأة فقيرة أن نفقتها على زوجها) لأن ذات الزوج لا تستحق  
 النفقة عن أحد غير الزوج (فيؤمر الأخت أن تقرضها النفقة ويجمع الأخ

على الزوج) لأنه لو لم يكن لها زوج كان هو أولى بوجوب النفقة فإذا كان  
معسراً كان هو أولى بوجوب الأقرض (وكذا لو كان مكان الزوج أب  
والمسئلة بحالها ويجعل كالأخ بذلك أن امتنع عن الأقرض لأن هذا من  
المعروف لأن كل نفقة معروفة ومهولة فيجوز أن يجلس في الأمر  
بالمعروف (وكذا لك لو أن امرأة معسرة ولها أخ وعمر موهل أن كانت  
نفقة على الأخ فإن أبي الأخ أن ينفق عليها يقضى على العمر ثم يرجع لهم  
على الأخ وكذا لو كان الأب اثنتان يقضى بالنفقة عليهما فإن إلى أحدهما  
أن يعطيه ما يجب عليه يقضى على الآخر ثم يرجع هو على الآخر نصف ذلك  
لأنه لو لم يكن إلا هو كان جميع النفقة عليه فإذا وقع العجز عنها من جهة  
الآخر تستغرق من هذا القدر ثم يرجع المنفق على الآخر والله أعلم بالصواب

## باب نفقة المرأة على الزوج وما يجب لها من ذلك

قلت أرايت المرأة هل يجب لها على زوجها نفقة قبل أن يدخل بها  
قال نعم وإن كانت في منزل أبيها لم يجز لها الزوج إلى منزله إلا أنها يحمل  
الاستمتاع بها وإن كانت صغيرة تكسر المشائخ فيها والمسئلة قد ذكرناها  
في شرح أدب القاضي في باب المطالبة بالمهر فإذا دفع الزوج المهر مجيها  
إلى منزله فإن امتنعت لاستيفاء مهرها فلها النفقة (لأنه من حق  
زوان أعطاه مهر ثم امتنعت نفقة لها) لأن هذا من غير حق قلت

له أي الزوج معسر كان هو أي الأخ أو إلى الخ ١. كذا هنا ولعله أسقط الناس في الخبر  
أو اكتفى بما دل على الجزاء من فيومرا الخ أن يقرض الخ وترك الجزاء ١٣. كذا في الأصل  
والظاهر أنه (لو كان الأب اثنتان) فأما الأب اثنتان أو اثنتين فالعبارة لا تستقيم  
في حق العبارة حينئذ أن يكون لو كان له أبوان ونظير هذه المسئلة في المحيط فالقوله

فاذا حوّلها إلى منزله فطلبت منه النفقة وهي في منزله هل يفرض لها  
 نفقة **قال** ان قالت ليس يتفق عليّ أو شكت التضييق عليها فرض لها النفقة  
 بقدر ما يكفيها وأن قالت انه يريد ان يغيب فخذ لي كفيلاً **قال** ابو حنيفة  
 لا اوجب عليه كفيلاً بنفقة لم تجب لها بعد) وهذا اقياس (وقال أبو يوسف  
 يوجب كفيلاً بنفقة شهر) وهذا استحسان وهو ارفق بالناس عليه الفتوى  
**قلت** فما تقول ان اعطاها كفيلاً بالنفقة فقال الكفيل كفلت لك  
 بنفقتك كل شهر عشرة دراهم **قال** قال ابو حنيفة يقع ذلك على شهر  
 واحد وقال ابو يوسف يقع ذلك على الابد مادام زوجين واجمعوا انه  
 لو قال كفلت لك بنفقتك كل شهر عشرة ابدًا أو مادامت زوجين يقع لك  
 على الابد مادام زوجين وذكر الحاکم في مختصره هذه المسئلة ولم يذكر  
 خلافاً انما استفدنا هذا من صاحب الكتاب وأبو يوسف يقول ان هذا  
 اللفظ يقع على التابيد قصير كانه نص عليه وأبو حنيفة يقول بانه ذكر  
 الا شهر بلفظ الكل والكل يقتضي العموم وقد تعدد في صرف إلى اخصه  
 واذ لك شهر واحد كما لو قال لك على كل درهم يقع اقاربه على درهم واحد  
 بخلاف موضع الجمع لانه على الابد الا ان لفظة الابد فيما بين  
 الزوجين انما تقع على وقت انتهاء النكاح وقول أبي يوسف ارفق بالناس  
 وعليه الفتوى **قلت** رأيت ان قال كفلت لك بنفقتك في كل  
 شهر عشرة دراهم ابدًا أو طلقها الزوج طلاقاً بائناً لها ان تاخذ الكفيل  
 بنفقتها في عدتها **قال** نعم) لانه كفيل بنفقتها مادام النكاح باقياً و  
 النكاح باق من وجه **قلت** فان كان للمرأة خادم هل يجبر الزوج على ان  
 يتفق عليها وعلى خادم واحد يجدها **قال** نعم) لانه لا بد لها من خادم

واحد (وان كانت لها خدام مكيين قال ابو حنيفة ومحمد لا يجب أكثر من  
 نفقة خادم واحد وقال ابو يوسف يجب نفقة خادمين) وعن أبي يوسف  
 انه قال اذا كانت المرأة فائقة بنت فائق نفقة الى زوجها مع خدام استحققت  
 نفقة الخدم كلها على الزوج وحق المسئلة في الميسوط **شرح** اختلف مشايخنا  
 في الخادم انه اي خادم يستحق النفقة فمنهم من قال المملوكة لها ختم وكانت  
 حرة او لم تكن مملوكة لها لا تستحق النفقة ومنهم من قال كل من يجدها  
 حرة كانت او مملوكة لها او لا يبيها او لغيرهما (قلت اذا لم يكن لها خادم  
 ففرضت لها على زوجها النفقة هل عليها ان تحب وتعالج بنفسها **قال**  
 ان قالت لا افعل لا تجبر عليه) لانه انما يستحق عليها تمكين النفس من الزوج  
 لا في هذه الاضال **فرق** بينها وبين خادمها فان خادمها ان امتنعت  
 عن هذه الخدمة لا تستحق النفقة على زوجها لان نفقتها تجب بازاء التمكين  
 لا بازاء الخدمة ونفقة الخادم تجب بازاء الخدمة فاذا امتنعت عن ذلك  
 لا تستحق وتخرج من البيت وذكر الفقيه ابو الليث في الفتاوى في هذا المسئلة  
 قوله ذكرناه في شرح ادب القاضى **قال** والسكنى على الزوج يسكنها  
 حيث احب بين جيران صالحين لان الرجل اذا لم يكن له زوجة ينبغي ان  
 يسكن بين قوم صالحين فاذا كان ذا زوجة كان احوج الى جيران صالحين  
**قلت** فان قال الزوج لا ادع والدتك ولا احداً ممن قرابتك يدخل  
 عليك **قال** له ان يمنعك هكذا ذكر الخفاف هنا وفي ادب القاضى  
 في باب نفقة المرأة لان المنزل ملكه وكان له ان يمنعهم من الدخول  
 وفي هذا المسئلة كلما كثرت ذكرناها في شرح ادب القاضى **قلت** فان ادعى  
 ان يسكن معها امه او اخته او واحداً ممن قراباته فقالت المرأة لا يسكن

معهم قال لها ذلك لأنها إذا لم تكن خالية لا يمكنها أن تنام وتظهر متى  
 شاءت **وذكر** الفقيه أبو الليث في الفتاوى عن أبي بكر الأسكاف أنه  
 قال هذا إذا كان في الدار بيت واحد أما إذا كان في الدار بيوت وقد فرغ  
 لها بيتا منها لم يكن لها أن تطلب من الزوج بيتا آخر لأنه حينئذ يمكنه أن  
 يجامعها من غير كراهة **وقال** وإن خرجت المرأة من منزل زوجها إلى منزل  
 أهلها بغير إذن فلا نفقة لها لأنها ناشزة وإن كانت تقبل بصلة الرحم  
 والناشزة لا نفقة لها **وقال** أما إذا كان خروجها لطلب المهر فإن كان دخل بها  
 مرة قال أبو حنيفة لها ذلك وقال لا ليس لها ذلك والمسئلة معروفة في  
 المبسوط هذا إذا خرجت من منزلها (وأما إذا كانت في منزل الزوج لكنها  
 منعت نفسها عنه **هل** لها النفقة عليه **ها** ذلك) وقد ذكرنا هذه  
 المسئلة في شرح أدب القاضي في باب نفقة المرأة **(و هل** يحل للزوج  
 أن يطأها على كراهة منها أن كان لا محتاجا لطلب المهر يحل) لأنها طالما  
 وإن كان لطلب المهر فعند أبي حنيفة لا يحل ويأثم وعندهما يحل ولا يأثم  
 (وأما إذا كانت مراةقة ولم تكن بالغة فسلمها أبوها إلى الزوج ودخل بها  
 وعلى الزوج مهرها فإذا ألاب أن يمنعهما منه ليستق في بقية المهر  
 كان له ذلك بالاتفاق) لأنها لم تكن من أهل الرضا ودفع الألاب لا يبطل  
 حقها وهذا المعنى لو أجل الألاب مهرها بعد ما زوجها لم يصح **قال** وإذا  
 كان زوج المرأة موسرا مفترط اليسا والمرأة فقيرة يفرض لها نفقة صغار  
 يعني وسطا لا تقتير فيه ولا أسرف نحو أن كان الرجل يأكل الداجج والحلوى  
 والحمل المشوي والباجات والمرأة كانت تأكل في بيت أهلها خبز الشعير فإنه  
 لا يؤخذ الزوج أن يطعمها ما يأكل بنفسه ولا ما كانت تأكل في بيت أهلها

ولكن يطعمها خبزاً لبر وباجته أو باجتين) هكذا أذكر صاحب الكتاب واعتبر حالها  
وذكر في المبسوط واعتبر حال الزوج لا غير وأشار صاحب الكتاب في أدب  
القاضي في باب نفقة المرأة متعاضدة والصحيح ما ذكر هنا وعليها الفتوى (قال  
فإن كان الزوج معسر والمرأة موسرة فإنه يفرض لها نفقة صالحة وسطة  
فيقال له تكلف إلى أن تطعمها خبز البر وباجته أو باجتين كيلا يلحقها الضرر) هذا  
جواب صاحب الكتاب وإذا ظهر الكلام في النفقة فكذلك الكلام في المنفعة  
أنه يعتبر فيها حال الرجل وحده أو حالهما فهو على هذا الاختلاف **شرح**  
لمرينا كره صاحب الكتاب أنه يواكلها لكن مشايخنا قالوا المستحب له أن يواكلها  
لأنه ما مور بحسن العشرة معها وذلك في أن يواكلها ليكون نفقته ونفقة نسوة  
**قال** وإن فرض لها القاضي نفقة فسلت حبسه بذلك لم يجبه القاضي  
لأن الحبس عقوبة فلا تستحق إلا بالظلم وهذا لا يظهر إلا بالمنع بعد الوجوب  
ولم يوجبها (فإن قد منته في اليوم الثاني وطلبت حبسه حبسه القاضي) لأنه  
ظهر ظلمه فيحبس وإن كان مقدراً بالنفقة يسيراً بأن كان درهماً أو دانقاً  
إذا رأى القاضي ذلك وهذا ليس في النفقة خاصة بل في جميع الديون إذا رأى  
القاضي الحبس بذلك يجبه **قال** فإن فرض لها القاضي نفقة فقرأها  
استدل أنت أو اثنت من مالها كان لها أن ترجع بها على الزوج) لأن القاضي  
لما فرض لها النفقة صار مستدناً لها كاستدانة الزوج لكن إذا مات الزوج  
أو ماتت المرأة تسقط وقد مر الكلام في هذه المسئلة من قبل **قلت**  
فيما تقول إن كانت ساكنة في دارها فمنعته من الدخول عليها **قال**  
إن قالت له حولني إلى منزلك أو أكثر لي منزلاً فاني احتاج إلى منزلي هذا  
استحققت النفقة لأن هذا الحبس منقطع بحق (وإن كانت منعت لغير هذا

لكنها نشرت فلا نفقة لها) لأن هذا يمنع بغير حق وهذا إذا لم يكن لطلب المهر  
 فإن كان فالكلام فيه كالكلام في الخروج عن المنزل وقد مر ذلك **قلت**  
 فيما تقول إن غصبها غاصب **قال** لا نفقة لها على الزوج والكلام في الغصب  
 مر في شرح أدب القاض في باب نفقة المرأة **قال** وكذلك لو حجت حجة  
 الإسلام مع محرملها لم يكن على زوجها نفقة) وعن أبي يوسف أنه قال  
 يخرج معها في جميعها ينفق عليها والمسئلة قد ذكرناها في شرح أدب القاض  
**قال** فلأن الزوج حجه معها يجب عليه أن ينفق عليها) لأنه تمكن من  
 الانتفاع بها لكن يجب عليه نفقة الحضر ولا يجب عليه غدا السفر  
 ولا مؤنة السفر لأن الواجب عليه لنفقة بالمعروف وليس هذا أمن  
 المعروف **قال** وليس للمرأة التي تزوجها نكاحا فاسدا النفقة ثم لا لها  
 بدل عن الانتفاع بها والانتفاع بها حرام فلا تجب لها النفقة حاملا كنت  
 أو حائلا **قلت** فيما تقول في الرقاهل لها على زوجها نفقة **قال** نعم  
 لأن الانتفاع بها من حيث التقبيل والجماع فيما دون الفرج والاستئناس  
 بها ثابت **قلت** فيما تقول إن مرضت امرأة الرجل **قال** نفقتها عليه  
 لأنها محل الانتفاع بها وهو الاستئناس بالنظر إليها وقد ذكرنا هذه المسئلة  
 في شرح أدب القاض وستأتي أيضا في باب نفقة الضال **قال** ولو إلى  
 منها أو ظاهر منها فإن نفقتها وأجبة عليه) لأن المتع جاء من قبله **قلت**  
 إن القاض فرض لها النفقة فدفع الزوج إليها نفقة شهر أو أكثر من ذلك  
 فقالت ضاعت النفقة مني هل على الزوج أن يدفع إليها نفقة أخرى  
**قال** لا لأنها كانت تستحق النفقة لأجل الحاجة وأما تستحق بانزاع  
 التمكن فيكون شبه البذل وضيق البذل لا يوجب استحقاق بدل آخر كزرق

القاضي وعائلة العامل اذا استعمل لترضاع من يده لا يفرض له مرة اخرى  
**فرق** بين هذا وبين نفقة المحرم اذا ضاعت او سرقت منه حيث يجب  
 نفقة اخرى والفرق ان نفقة المحرم يجب لاجل الحاجة فاذا عادت الحاجة  
 عاد الاستحقاق **وكذا** هذا الجواب في الكسوة اذا كساها فلم تستعمل حتى  
 مضت المدة وذلك عندها استحققت كسوة اخرى بخلاف المحرم اذا اخذ كسوة  
 وامسك **قلت** فيما تقول ان صالحت المرأة زوجها على شيء معار ومركب  
 شهر نفقة الى القاضي وقالت لا تكفيني هذه النفقة **قال** يزياد لها  
 بقدر الحاجة وحق المسئلة في كتاب لصلح من المبسوط **قال** وكذا ان لو  
 كان القاضي فرض لها فريضة والسعر رخيص ثم غلا فانه يزيدها في الفرض  
 بل قلنا وان كان الزوج مال حاضر اعطى القاضي من ذلك نفقة فان كان  
 من جنس النفقة او كان مالا صامتا وان كان عروضا قال ابو حنيفة لا يبيع  
 للنفقة وقال ابو يوسف ومحمد لا يبيع وان كان عقارا فعنه ما فيه روايتان  
 في النكاح وغيره انه يبيعه وفي النواذر انه لا يبيعه **قلت** فيما مقدار  
 الكسوة التي يفرض لها القاضي **قال** ان كان معسرا فقيرا افرض لها عليه  
 قميصا وملحفة ومقنعة على قدر مرة وان كان موسرا اي الزوج (فرض  
 لها) اي القاضي (ايحى من ذلك على قدر يسيرة) ذكر صاحب الكتاب هنا  
 قميصا وذكر محمد في الاصل درعا وهما سواء غير ان الدرع ما يلبسه النساء  
 وهو ان يكون مجيبا من قبل الصدر والقميص ما يكون مجيبا من قبل الكتف  
 فتوسع صاحب الكتاب واجاز ذلك للنساء وذكر صاحب الكتاب في حقته وهو  
 شبه الرداء ان الملحفة اعرض من الرداء تشتمل المرأة فيها فيكون  
 انستر لها في الصلوات وفيه كلمات كثيرة من ذكر الزار والسر ويل والخف

موضحها كتاب لنكاح وقد ذكرنا شيئاً من ذلك في شرح ادب القاضى **قال**  
 ويجعل لها ما تنام عليه مثل الفراش والمضربة والمقعدة وفي الشتاء لحافاً  
 تتغطى به فذكر لها فراشاً على حدة ولم يكتف لها بفراش واحد لما روي عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال الفراش ثلاث فراش لك وفراش لاهلك وفراش  
 لضعيفك والرابع للشيطان ولا نفها بما تعتزل عنه في ايام حضاها وفي ايام  
 مرضها **ثم انما قال** وان اعطاها نفقة وكسوة سنة ثم ماتت قبل ان تنقضي  
 السنة كان لها ذلك بقدر المدة الماضية وترد الزيادة على الوثيق لا نفها  
 لما ماتت سقطت عنه نفقتها وكسوتها وهذا قول محمد اما على قول ابي يوسف  
 لا يجب عليها رد شيء وقد ذكرنا المسئلة في شرح ادب القاضى في احوال  
 نفقة المرأة وفي كراهية الجامع الصغير **(قلت ارايت اذا كان الزوج**  
**صغيراً والمرأة كبيرة ثم زوجها ابلاً ابلاً فطلبت المرأة النفقة قال** يفرض  
 نفقتها على ثم زوجها ويكن ذلك في مال الصبي) لان العجز جاء من قبله **قال**  
 واذا حبس القاضى رجلاً في نفقة المرأة او في دين فيدعى ان يسأل عنه عند  
 حاله بعد شهرين او ثلاثة وقد استقصينا هذه المسئلة في شرح ادب  
 القاضى **(قلت ارايت الرجل يتزوج امراًته او خالتها او عمتها**  
**وهو لا يعلم فيدخل بالمرأة التي يتزوج بها تفرق بينهما قال** انه لو من  
 بان يعتزل عن امراته ويجرى نفقته عليها) لان المنع جاء من قبله ولا نفقة  
 للتي نكحها فاسداً لما قلنا من قبله **قال** ولا يجبر واحد فقير اذا كان يحل  
 له الزكاة على نفقة احد الا الزوج فانه يجبر على نفقة المرأة والوالد  
 على نفقة اولاده الصغار لكن لا يجبر) لانه لو حبس تزاد حاجته واذا لم  
 يعلم انه محتاج يجبر **(قال** وان كان رجل يحترف يعتزل ويكتسب

وليس له مال مجتمع أجبرته على نفقة الوالد) والكراهة في هذا الفصل كثيرة  
 وقد ذكرنا على سبيل الاستقصاء في شرح ادب القاضى في باب على حدة  
 والله اعلم **باب آخر قال** ولو ان رجلا مات وترك اولاداً صغيراً  
 وترك مالاً كانت نفقة الاولاد من انصباؤهم لا من انصباؤهم وكان ذلك  
 كل وارث تكون نفقته من نصيبه لما قلنا **قال** **قلت** لك امرأة  
 الميت لا نفقة لها من ميراث الزوج انما ينفق عليها من حصتها من الميراث  
 لان المتوفى عنها زوجها لا تستحق النفقة على الزوج حاملاً كانت او حائضاً  
**قلت** فما تقول في رقيق الميت **قال** يستحقون النفقة على التركة  
 الى ان يفرقوا او يباعوا لان التركة مبقاة على حكم ملك الميت فكان  
 نفقة ملكه على ملكه **قلت** فامهات الاولاد **قال** امهات الاولاد  
 يعتقن يموت المولى ولا تكون له نفقة في تركة الميت الا ان يكون له  
 اولاد فتكون نفقتهم في نصيب اولادهم لان الامر اذا كانت معه تركة  
 نفقة على الوالد وان كان الولد صغيراً **قلت** ارايت رجلاً مات  
 ولم يوصل الى احد وله اولاد كبار وصغار وهم معه في منزله **قال** ينصب  
 القاضى في ماله وصياً لان القاضى ينصب الوصى في مال الميت في ثلاث  
 مواضع احدها ان يكون على الميت دين او يكون الميت اوصى بوصايا او تركة  
 الوارثة صغاراً فكان له ان ينصب الوصى **قلت** فان لم يكن في  
 البلد قاض فانفق عليهم الاولاد الكبار من انصباؤ الصغار **قال** انهم  
 يكونون متطوعين في هذه النفقة فانه لا ولاية لهم على الصغار في مالهم  
 وهذا في الحكم ما في ما بينهم وبين الله تعالى الا ضمان عليهم لانهم  
 احسنوا فيما فعلوا فلا ضمان عليهم فيما بينهم وبين الله تعالى استحياساً

أما في الحكم فهو ضامنون **مثال** هذا ما ذكر في كتاب الوديعة أن المودع  
إذا باع اللبن من غير استطلاع رأي القاضى وفي المصهر قاض ضمن وإن كان  
خير أو ذكر في التوأد راته إذا كان في المصهر لم يكن في موضع يمكن  
استطلاع رأي القاضى لم يضمن استحسانا **وكان** قال مشائخنا في الرجلين  
كانا في السفر فأغنى على أحدهما فوجد صاحبه في مخلاقه ما لا فانفق عليه  
لم يضمن استحسانا والدليل عليه أن العبد المأذونين إذا كانوا في البلاد  
فما تولى هو فانفقوا في الطريق لم يضمنوا **وكان** نظير هذا ما روى عن  
مشايخ بلخ أنهم قالوا إذا كان للمسجد وقاف ولم يكن لها متول فقام واحد  
من أهل البلدة في جميع الأوقاف وانفق على المسجد فيما يحتاج إليه من  
المصهر الحشيش أنه لا يضمن استحسانا فيما بينه وبين الله تعالى فاما في الحكم  
إذا وقع ذلك إلى الحاكم وافر هو بما صنع ضمن **وكان** نظير هذا ما حكى عن محمد  
رحمه الله تعالى أنه مات واحد من تلامذته فباع محمد بن الحسن كتبه فانفق

له عيال كتاب الوديعة من ميسر الرضى هذه وإن لم يكن دفعها إلى القاضى واجتمع عند من  
الباقي شيء كثير يخاف فسادا أو كان ذلك ثمرة أرض فباع بغير أمر القاضى فهو  
ضامن لها إن كان في مصهر يتمكن من استطلاع رأي القاضى وإن باعها بامر القاضى  
لم يضمن لأن القاضى نائب الغائب فيما يرجع إلى النظر له ولو تمكن من استطلاع  
رأي المالك فباعه بغير أمره لم ينفذ بيعه وكان ضامنا فكذا إذا تمكن من استطلاع  
رأي القاضى فلم يفعل فاما إذا كان في موضع لا ينفذ إلى القاضى قبل أن يفسد ذلك الشيء  
لم يضمن استحسانا لأن بيعة الأن من الحفظ وليس بيعه إلا ما أتى به (وحكى) أن أصحاب مجلس  
مات فدفن لهم في طريق الحج فباعوا متاعهم جهنمة به ثم رجعوا إلى محمد فساوا عن ذلك فقال لو لم  
تفعلوا لم تكن أوفى فباء والله يعلم المفسد من المصلحة (و) ابتداء المسئلة (و) إذا كانت الوديعة ابلا  
أو قبل أو غيرها منها فباعها فأنفق عليها المستودع من ماله بغير أمر القاضى فهو متطوع (الحج ١٢) أبو القاسم

في تجهيزه لا فقيل أنه لم يورث عن يذاك إلى أحد فتلا محمد بن الحسن قوله تعالى  
 (وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) فكان على قياس هذا فلا ضمان عليه فيما بينه  
 وبين الله تعالى استخساناً وأما في الحكم فهو ضمان (قال) فلو أن المورثة  
 انفقوا على الصغار ثم لم يقرروا بذلك وافر وأبقية تصديقهم وحلفوا على  
 ذلك رجوت أن لا يكون عليهم شيء وتظير هذا الوصي إذا عرف الدين  
 على الميت فقضاة ولم يقرروا بذلك ولم يعرفه القاضي والموتة لا ياتر فيما  
 فعل وكل تظير هذا ما قالوا في رجل عند له ودعة لرجل وعلى المودع  
 مثل تلك المودعة دين والمودع يعلم أنه مات ولم يقض دينه يسعه  
 أن يقضى ذلك الدين بماله ولا يقربه فكذلك هذا وكذا إذا كان على رجل  
 دين وعلى الغريم دين مثل ذلك فمات الغريم ويعرف ما يورثه من عليه  
 ديناً فلا يسعه أن يقضى دينه بما عليه ولا يخبر به ورثته فكذلك هذا  
 (وإذا) انفق المورثة الكبار وحلفوا كان ذلك جائزاً إن شاء الله  
 ولا أثم عليهم (وكذا) إذا مات الرجل من غير وصية وله ولد أصغار وقال  
 ودعة عند رجل ليس له في الحكم أن ينفق عليهم ويحتسب بذلك من  
 مال الميت لكن إذا فعل وحلف أنه ليس لهم عليه حق رجوت أن لا يكون  
 عليه شيء إن شاء الله لأنه لم يرد إلا الأصل وهذا موافق لما روينا عن  
 محمد بن الحسن (قال) وإذا مات الرجل وترك أولاداً أصغاراً فإن كان له  
 وصي ينفق عليهم من ماله فإن لم يكن فرض القاضي لكل واحد منهم ماله  
 بقدر ما يحتاج إليه من النفقة على قدر سعة أموالهم وضيقها وكذا يشترى  
 للصغير خادماً إن كان يحتاج إليه) لأنه من المصالح (وكذا) يشترى كل واحد  
 من جملة المصالح لما قلنا (قال) وإذا مات المرأة ولها أولاد أصغار وترك

ما لا قائماً ورثها أو لا دها ينفق عليه هم من مالهم فإن كان للولد أب فحقنا  
 نفقة الأب على الولد سواء كان الولد صغيراً أو كبيراً وكذا إذا كان  
 للولد أولاد من امرأة أخرى يكون نفقة الأولاد هذا على مال هذا الصبي  
 في ماله الذي ورث من أمه) لأن الأب إذا كان معسراً يلحق بالاموات  
 وإذا كان ميتاً يكون نفقته مخرجاً من أخيرهم فكذلك هنا وقد ذكرنا في شرح أدب  
 القاضى في باب النفقة على الأبوين أنه من يلحق بالميت ومن لا يلحق بالميت  
**نشر** ذكر هنا صاحب الكتاب اختياراً عن التابعين بعضها حجة لنا وبعضها  
 حجة لغيرنا وقد ذكرنا الكل في شرح أدب القاضى **قال** والاخت إذا  
 كانت محتاجة وكان لها منزل تسكنه يجبر الآخر على نفقتها إذا كان له  
 مقلد فليسعى غنيابه وإن كان قيمة المسكن أكثر من مال الآخر إلا أن المسكن  
 مما يحتاج إليه (إلا أن يكون في المسكن فضل ناحية على قدر ما يحتاج إلى  
 سكنه لا فتق مران تباع الزيادة وتنفق على نفسها) وفي هذا الفصل كلام  
 كثير قد ذكرنا في شرح أدب القاضى في باب النفقة على الأبوين  
**قال** ولو أن رجلاً مات وترك ولداً صغيراً أو ابناً فان نفقة الصغير  
 (الجدا) لأنه قاله مقام الأب (فإن كان للصغير أم ذكر في ظاهر الرواية  
 أنه يجب عليها على قدر ميراثها اثلاً) وروى الحسن عن أبي حنيفة  
 أنه يجب الكل على الجدا وقد مرت المسئلة في صدر الكتاب **قال**  
 فإن كانت هي فقيرة فقالت ينفق علي مع الصغير فإن الجدا لا يجبر على  
 ذلك لأنه إذا وجب نفقة ذى رحم محرماً لا يجبر المنفق على من يجزله  
 إلا الولد فإنه يجبر على أن ينفق على الأب وعلى من يجزله الأب وقد  
 من نشر محله في كتاب أدب القاضى في باب النفقة على الأبوين **قال**

فان كانت أم الصبي موسرة وله أخ موسر لآب وأم وجد آب لآب موسر  
 ذكر هنا (ان النفقة عليهم اثلا تارة على الأمر الثالث والثلاثان على الجدة  
 والأخ نصفان) وهذا أقول زيداً الذي أخذ به أبو يوسف ومحمد أما على  
 قول أبي بكر الذي أخذ به أبو حنيفة يكون على الجدة دون الأخ **قال**  
 فان كانت الأم موسرة ذكر هنا ان النفقة عليها نصفان (لأنها تجعل  
 كالميت في حق الاستحقاق عليها وهذا أقول زيداً أما على قول أبي بكر  
 يجب على الجدة دون الأخ **قال** وان كان للصبي أم وموسرة وثلاثة أخوة  
 متفرقين مياسير فنفقته على أمه وعلى أخيه لأمه وعلى أخيه لآب أم  
 على ستة أسهم على الأم السداس وعلى الأخ لأم السداس وعلى الأخ  
 لآب وأم الأربعة السداس) لأنه لو مات كان ميراثه بينهم كذلك  
**قال** ولو كان له أم وموسرة وأخوان موسرين أحدهما لآب وأم الآخر  
 لآب فنفقته على الأم والأخ لآب وأم السداس السداس على الأم والخمسة  
 السداس على الأخ لآب وأم لأنه لو مات كان ميراثه بينهم كذلك  
 فالأخ لآب لم يرث هنا وحجب الأمر من الثلث إلى السداس سلباً علم  
 في الفرائض فعلى هذا الترتيب ينحصر صاحب الكتاب المسائل إلى آخر الباب  
 واعتبار الأثر **شرح** في الموضوع الذي يراون جميعاً لكن بعضهم معسر و  
 بعضهم موسر فانه يجعل النفقة كلها على الموسرين لكن لخصتهم ويجعل  
 المعسر كالميت في حق الاستحقاق عليه ولكن لا يجعل كالميت في حق  
 اظهار حصبة المياقين بل يظهر نصيب المعسر ثم يسقط عنه حصرتة  
 بيان ذلك اذا كان له أم وأخت لآب وأم وأخت لآب وأخت لأم والأم  
 والأخت لأم وآب موسرتان والأخت لآب والأخت لأم وموسرتان

فنفقة الصبي على الامور والاخت لاب وامر على اربعة اسهم لانهن لو كن  
 مياسير كان حصه الامور والاخت لاب وامر من ميراثه اربعة اسهم من ستة  
 اسهم فكذا في النفقة اعتبارا للاخت لاب والاخت لامر حتى يظهر نصيب  
 الامور والاخت لاب وامر ثم اسقط نصيب الاخت لاب والاخت لامر  
 لعسرتهما و اوجب لكل على الامور والاخت لاب وامر لكن على قدر سهمهما  
**قال** الشيخ الامام الاجل شمس لائمة عبد العزيز بن احمد الحلواني رحمه  
 الله الاخت لاب والاخت لامر لم تلحقا بالموث بسبب لعسر اذ لو الحقنا  
 بالموث كانت النفقة على الامور والاخت لاب وامر اخماسا خسان على الام  
 وثلاثة اخماس على الاخت لاب وامر كالميراث قال شمس لائمة وانما  
 يلحق بالاموات من لا يرث معهما اما من كان يرث معهما لا يلحق بالاموات  
 بل يعتبر في بيان نصيب النفقة **شرح** لائمة نصيبه بعسرته ويجب على  
 الاخرين كل النفقة بقدر ميراثهم قال شمس لائمة او رد صاحب الكتاب  
 في هذا الباب مسائل الفرائض مالم يشرحنه في قسمة النفقة حسب  
 شرحناه في تقسيم الميراث بطول وقد عرفت في كتاب الفرائض وبعضها  
 في كتاب النكاح فلا ندكرهنا والله اعلم بالصواب

**باب امرأة الفقير تكون لها اولاد صغيرا وطائرا ومراحم**

**قال** في امرأة معسر لها ابن صغير ولها ثلاث اخوات متفرقات مياسير  
 فنفقة الابن الصغير على خالته اخت امه لابيها وامها خاصة لان الام  
 لما كانت معسرة كانت ملحقة بالاموات في استحقاق النفقة عليها والحالة  
 لاب والحالة لامر لان مع الحالة لاب وامر فليحقان بالموث في النفقة

على الحالة لأب وأم وأما نفقة الأم فتكون على أخواتها على خمسة أسهم على  
 أخوتها لأبيها وأما ثلاثة أخماس وعلى أخوتها لأبيها خمس وعلى أخوتها لأُمها  
 خمس لأن الميراث بينهن كذلك (وأما إذا كان مكان الغلام ابنة كان  
 نفقة الأم والأبنة على الحالة لأب وأم خاصة) أما نفقة البنت فلما قلنا  
 في نفقة الابن وأما نفقة الأم ففرق بين الابن والبنت **الفرق** أن الأخوات  
 لا يرثن مع الابن فجعل الابن المعسر كالميت ولو كان ميتاً كان ميراث الأم  
 بين الأخوات أخماساً وكذا نفقتها أماها هنا فالأخت ترث مع البنت فلا  
 تجعل البنت كالميت ومع قيام البنت كشيء للأخت لأب والأخت لا من ميراثها بل يكون  
 ميراثها بين البنت والأخت لأب وأم نصيبين فكذا الرجوع نفقتها عليها وعلى  
 هذا القياس جواب مسائل هذا الباب فلا تطيل وكذلك الباب الذي يلي  
 هذا الباب وهو **باب الرجل الزمن المعسر** مسائله خرجها  
 صاحب الكتاب على جواب الفرائض وهو ظاهر فلا تطيل والله أعلم بالصواب

## بَابُ نَفَقَةِ الْمُطَلَّقةِ

(**قال**) وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً أو تطليقة بائنة فعلى زوجها لها  
 النفقة والسكنى فادامت في العدة حاملاً كانت أو حائلاً (وهذا مذهبنا  
 وقال الشافعي أن كانت حائلاً أو تستحق وإن كانت حاملاً تستحق لأجل الحمل  
 وحق المسئلة في المبسوط) **قال** فإن ادعت أنها حامل أنفق عليها ما بينها  
 وبين سنتين منذ طلقها) لأن عدتها إنما تقضى بوضع الحمل لا بنتها  
 صدقت في كونها حاملاً والولد لا يبقى في البطن سنتين (فإن مضت سنتان  
 ولم تلد انقطعت النفقة) لأن الولد لا يبقى في البطن أكثر من سنتين

**قال** فلو أنها قالت كنت أنقهرني حامل ولم يحض إلى هذه الغاية) فعنه  
 أنا مستدرة الطهر (وطليت النفقة فانه يد لها النفقة فالمرء دخل في حال  
 الأياس فاذا دخلت تستأنف العدة ثلاثة أشهر) لأن المستدرة طهرها  
 لا تنقضي عدتها ما لم تردخل في حد الأياس ويمضي بعد ذلك ثلاثة  
 أشهر) **قال** فلو أنها حاضت في هذه الثلاثة الأشهر تستأنف العدة  
 بالحض) لأنه ظهر أنها لم تكنيسة (ولها النفقة) لأنها منهوثة لحقه  
**قال** وإن طلق الرجل امرأته وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها ومثلها  
 يجامع فعدها ثلاثة أشهر لكن هذا إذا لم تكن مرهقة ينبغي أن يوقف  
 حالها ويد عليها النفقة ما لم يظهر فراغ رحمها) وقد ذكرنا هذه المسئلة  
 في شرح أدب القاض في باب نفقة المطلقة **قال** فلو أنها حاضت  
 هذه الأشهر الثلاثة تستأنف العدة بالحض) لما علم **قال**  
 والمختلعة والمبانة لها النفقة والسكنى فادامت في العدة فإن اختلعت  
 على أن أبرأته من النفقة وألصقني صلب البراءة عن النفقة ولم يصح عن  
 السكنى) لأن النفقة حقها والسكنى حق الشرع لكن لو أبرأته عن مؤنة  
 السكنى يصح فإذا لم يصح البراءة عن السكنى ينظر (إن كان المنزل ملك  
 الزوج فينبغي أن يخرج منها ويعتزل عنها ويتركها في ذلك المنزل إلى أن  
 تنقضي عدتها وإن كان بكراً ولو استكنى لها منزلاً آخر يجوز لكن  
 الأفضل أن يتركها في المنزل الذي كان يسكنان فيه عند علم قضا النكاح  
 هذا هو الكلام في الطلاق البائن (و) أما إذا طلقها طلاقاً رجعيًا فقد  
 ذكر صاحب الكتاب بعد هذا (أنه يسكنها في المنزل الذي كان يسكنان  
 قبل الطلاق) لأنه لا يجب عليه أن يعتزل عنها فكان له أن يسكنها في ذلك

المنزل وهو فيه وفي الطلاق البائن يسكنها ايضاً في ذلك المنزل لكنه  
 يخرج عن ذلك المنزل او يعتزل عنها في ناحية **قال** والملا عنتر وامرأة  
 العنين اذا فرق بينهما لها النفقة والسكنى وكذلك الامة والمملوكة  
 والصغيرة اذا اعتقت وادركت الصغيرة فاختارت نفسها ووقعت الفرقه  
 لها النفقة لان الفرقه جاءت من قبل الملة فلا بسبب هو مصيبة **قال**  
 والمكاتبه لها النفقة والسكنى ولا يحتاج في ذلك الى تبوءة المولى **فرق**  
 بينها وبين الامة والمملوكة فانهما انما تستحقان النفقة اذا وجدت التبوءة  
 من المولى والفرق ان المولى لا يملك استئجار ام المكاتبه فلا يحتاج الى تبوءة  
 المولى ولا كذلك الامة والمملوكة **شرح** تفسير التبوءة ان يخلع المولى بين  
 الامة وزوجها ويدفعها اليه ولا يستخير معها اما اذا كانت قد ذهب وتجو  
 واتخذ مولاها لا يكون تبوءة فتكون النفقة على المولى (ولو ان امرأة  
 الرجل ارتدت عن الاسلام كانت منه ولم يكن لها عليه نفقة) لان  
 الفرقه جاءت من قبلها بسبب هو مصيبة (وكذلك لو طأعت ابن  
 زوجها) لما قلنا وان لم تكن مطأوعة تستحق النفقة لان الفرقه لم تقع  
 بسبب من جهتها **قال** المطلقة طلاقاً بائناً اذا ارتدت لا نفقة لها  
**فرق** بين هذا وبين ما اذا طأعت ابن الزوج فان هناك لا تسقط النفقة  
 والفرق ان المرتدة تحبس لحق الشرح فلا تبقى محبوسة لحق الزوج ولا كذلك  
 غيرها (كل نكاح كان الزوجان يتوارثان عليه لو مات احدهما فطلقها  
 الزوج واقد دخل بها فان لها عليه النفقة والمهر بدخوله بها) اعتبر  
 الارث بوجوب النفقة وهذا الاصل خير سديد على قول ابي حنيفة  
 لان الذي اذا تزوج امه فانها تستحق النفقة عنده ولا يلزم ان لو مات

**أحدهما قال** ولو أن رجلاً طالبت أمراًه بالنفقة وقد منته إلى القاضى  
 فقال للقاضى قد كنت طلقته منذ سنة وانقضت عدتها في هذه المدة  
 ومجدها المرأة الطلاق فإن القاضى لا يقبل قوله لأن الطلاق ظهر بقوله  
 للحال وهو باسناد لا يريد استسقاط النفقة عن نفسه فلا يصدق البينة  
 (فإن شهد له شاهدان بذلك والقاضى لا يعرفهما فإنه يأمره بالنفقة  
 ويفرض لها عليه النفقة) لأن وقوع الطلاق في ذلك الوقت لم يظهر بعد  
 (فإن عدلت البينة وافقت أنها قد حاضت ثلاث حيض في هذه السنة  
 فلا نفقة لها عليه وإن كانت أخذت منه شيئاً ردت عليه) لأنه ظهر  
 أنها أخذت مال الغير بغير حق **وقال** ولو أن رجلاً طلق امرأته طلاقاً مملوك  
 الرجعة كان عليه النفقة والسكنى ما دامت في العدة فإن وطئها ابنه قبلها  
 لبشرق وهي مطاوعة لم يكن لها النفقة (فرق بين هذا وبين ما إذا كانت مطلقة  
 طلاقاً باتناً **والفصل** في الفرق هنا ما حصلت بالطلاق فيكون وقوع الفرق  
 بسبب وجدها منها وهي معصية ولا كذلك في الطلاق البائن **وقال**  
 ولو أن رجلاً تزوج امرأة قلم يدخل بها حتى جاءت بولد لما قلنا النساء) يعنى  
 في مدة تلك النساء (فنفاة الزوج فلا عن القاضى بين ما قلنا الصداق النفقة  
 والسكنى) لأنه ثبت الدخول من جهة الزوج فكان لها تمام الصداق والنفقة  
 والسكنى والله أعلم بالصواب

### بَيَانُ نَفَقَةِ عَلَى زَوْجَةِ الْمُتَحَرِّقَةِ

**قلت** أرايت الرجل هل يجبر على نفقة أحد من الرجال من ذوق الرحم  
 المحرم منه إذا لم تكن به زمانة **قال** لا يجبر إذا كان رجلاً ولم تكن به زمانة

الا على الاب والجد اب الاب والجد اب الام والجد اب وان ارتفعوا لان  
 اسم الوالد لهم يجمعهم فكل من يجمعه واباه صفة الوالد لا يجبر على  
 نفقته وان لم يكن الذي يستنفق زمتا وكذلك البنات وكذلك الزوا  
 فاما غيرهم فلا يستنفقون اذا لم تكن زمانة **قلت** ارايت الرجل يكون  
 ابن رجل وليس به زمانة هل يجبر على النفقة على ابنه **قال** لا لانه لما  
 ادركه فقد خرج من ان يكون للاب عليه ولاية فتسقط نفقته عنه الا ان  
 يكون زمتا **قال** فان لم تكن به زمانة ولكن لا يقدر على العمل يستنفق  
 ايضاً لانه بمنزلة الزمن حتى قالوا ان الاب اذا علم ابنه العلم وكان طالب  
 العلم فكان لا يحسن العمل ولا يهتم الى الكسب فان نفقته تكون عليه بمنزلة  
 الزمن والانتفى وقد ذكرنا هذا في شرح ادب القاضى في باب النفقة على  
 الابوين **قلت** ارايت رجلاً له ابنان احدهما موسر ومكثر والاخر  
 متوسط الحال فكيف تكون النفقة عليهما **قال** يجعل على المكثر منهما  
 اكثر وذكر في المسوط وقال تكون بينهما على السواء وقد مرّت المسئلة على  
 الاستقصاء في شرح ادب القاضى في باب النفقة على الابوين **قال** ولو  
 ان رجلاً معسر اوله ابن وابنة كان نفقته عليهما نصريين لان في نفقة  
 الاباء والاولاد يعتبر اصل القرابة ولا يعتبر الارث وهما استويا في اصل القرابة  
 ولو ان رجلاً فقيراً له اولاد صغار محاربين وله ابن كبير موسر فان الاب  
 يجبر على نفقة ابيه واولاده الصغار لا الاب اذا كان معسراً ليعمل كالميت  
 فتكون نفقة اخوته عليه اذا كانوا صغاراً ومعسر بن **فان** كان للاب زوجة  
 ليست بامرأته الكبير فليس على الابن الكبير ان ينفق عليها وعلم ولد ابيه الا  
 ان يكون بالاب علة يحتاج الى من يتخلله فتكون نفقة الخادم على الابن

أيضاً) ثم اشترطها هنا حاجة الأب **فقال** إذا كان الأب محتاجاً إلى الخادم  
فنفقته على الابن ولم يشترط هذا الشرط في بعض المواضع ولكنه قال بأن  
نفقة الأب ونفقة خادمه يجب عليه وقد ذكرنا المسئلة في شرح أدب  
القاضي في باب نفقة ذوى الرحم المحرم **قال** والمرأة إذا كانت معسرة ولها  
زوج محتاج ولها ابن موسر وليس زوجها أباً ابنها فنفقة المرأة تكون على  
زوجها لكن الابن يتفق عليها بأمر القاضي ويرجع على زوجها إذا اليسر لأنه  
لولا الزوج لكان يجب عليه فإذا كان لها زوج فهو ولي بالاستئذان منه  
**قال** ولو أن رجلاً له ابنة ابنة وابن ابنة موسرين وله أخ موسر وأب وأم  
فنفقته على أولاد أولاده لأن في باب النفقة يعتبر الأقرب فالأقرب  
ولا يعتبر الأرت في حق الأولاد **قال** ولو أن رجلاً زمناً وهو محتاج  
واله أولاد وله أخ موسر فالأخ يجب على نفقته ونفقة أولاده الصغار من  
الذكور والإناث وعلى نفقة الإناث وإن كن نساء وكذلك الإناث و  
أولادهن لأن الأخ إذا كان زمناً يجعل كالميت لأنه عاجز عن التكسب  
الاتفاق **قال** ولو أن رجلاً فقيراً طلب من ابن له نفقة فقال الابن أنا  
فقير وما عندى ما أنفق عليه فإن القاضي لا يفرض عليه النفقة إذا كان  
كل واحد منهما معتمداً يقدر على التكسب فإن كان الابن يكتسب مقلداً  
ما يكفي ويفضل يصر الفضل إلى المخارم **وأن** كان لا يفضل هل يدخل  
عليه الأب ولهله وقد مر من قبل في شرح أدب القاضي في باب على حدة

**باب لعبد يتزوج بأمر مولاه ما يلزمه من النفقة**

**قال** فإذا تزوج العبد بأذن مولاه حرة أو مكاتبية أو أم ولد أو مملوكة

أو أمة بأذن مولاهما نفقة الزوجة على العبد) لأن النفقة تقابل المنفعة  
 والمنفعة له فتكون النفقة عليه كالمهر وأما نفقة الأولاد فالحجب عليه  
 لأن المرأة إن كانت حرة فالزوجة لا يكونون أحلاماً ولا تكون له عليهم ولاية  
 فلا تكون لهم نفقة مؤنة وإن كانت مكاتباً يكون الأولاد مكاتبين بكتابة  
 الأمر وهم كالرقائق لها فتكون النفقة عليها وإن كانت أم ولد أو مملوكة  
 فالزوجة ما منزلتها فتكون نفقتهم على مولاهم وهو مولى أم المولى للمدبرة  
 وإن كانت أمة يكون أولادها أرقاء لمولى الأمة فتكون نفقة الرقيق على  
 المولى **قال** وكذلك الحرة إذا تزوجت مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة أو أمة كان  
 الجواب كما ذكرنا في العبد فإن كان مولى الأمة والمكاتبه وأم المولى  
 المدبرة فنفقة الزوج البتة وإن ولد غنياً هل يهرأب على الإنفاق  
 يأتي هذا في آخر باب نفقة الضال **قال** وكذلك المكاتب إذا تزوج  
 وأمه من هو كونه الجواب كما ذكرنا في العبد لأن في جميع ما ذكرنا  
 في أم المولى والمدبرة والأمة الحجب النفقة على الزوج فالمدبرة على المولى  
 بيننا نحن وقد مر هذا في باب نفقة المطلقة **قال** ولو أن المكاتب تزوج  
 أمة فولدت منه أو لم تلد منه حتى اشتراها فولدت فإن نفقة الأولاد  
 تكون على المكاتب لأن الأمة صارت كسباً للمكاتب فالزوجة من كسبه  
 يتكاتبون عليه فصارت أمة بزيادة أرقائه (ولو أن رجلاً تزوج ابنته من عبدة  
 فطلبت الابنة النفقة من العبد فإنه يفرضها النفقة على العبد) لأن  
 الابنة تستحق الدين على الأب فجاز أن تستحق على عبد الأب **قال** فإن  
 زوج أمة من عبد أو مملوكة أو مدبرة أو أم ولد أو مكاتبه جميعاً على المولى  
 لأنها جميعاً مملوكة **قال** المولى لا نفق على مولاهما يجبر على

ذلك امر في نفقة البهائم ففى ظاهر الرواية لا يجبر وروى عن أبي يوسف أنه  
 لا يجبر ايضاً هو سوي وفي ظاهر الرواية فوق **والفريق** ان العبد  
 أدبي والد أدبي من اهل الاستيفاق في الجملة ولا كذلك البهائم وذكر  
 هنا بعد باب المفقود بآية على حدة فيه هذه المسئلة اذا ذكرناها هنا  
 لا نذكرها **ثم قال** ولو ان رجلاً تزوج امه لرجل باذن مولاهما ولم  
 يوتئها حتى طلقها طلاقاً يملك الرجعة فان للسيد ان ياخذ الزوج  
 حتى يوتئها بيتاً وينفق عليها حتى تنقضي العدة (لان الطلاق الرجعي  
 لا يقطع النكاح) وان كان الطلاق بائناً فليس للسيد ان ياخذها بان  
 يوتئها بيتاً (يعني لا يتخلل بينها وبين الزوج في بيت واحد لان الطلاق  
 البائن يجرى الموطى) لكن هل (للمولى ان يطلب النفقة فادامت  
 معتدة) لم يذكر هذا في المبسوط وذكر صاحب الكتاب هاهنا ان  
 ان يطلب **قال** الشيخ الاقمامر الاجل العالدين هان الاثمة رحمه الله  
 الصحيح انه ليس لها النفقة لانها لا تستحق النفقة حال قيام النكاح قبل  
 التوثيق فاكل من لا يستحق النفقة قبل الطلاق لا يستحق بعد وقل  
 مهلاً ناهنا الاصل في شرح ادب القاصي باب الرجل يغيب عن امراته  
 فتطلب النفقة **(قال)** واذا طلقها طلاقاً رجعياً لم يعتقها مولاها كان  
 لها ان تطلب من الزوج حتى يوتئها بيتاً وينفق عليها (لانها مملوكة  
 امر نفسها) وان كان الطلاق بائناً فان الزوج لا يتخلل بها في البيت لما قلنا  
 (وهي لا تأخذ بالسكنى) لانه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق ولما لم  
 يوتئها المولى بيتاً قبل الطلاق فلا يجب بعد الطلاق (و) هل (لها ان  
 تأخذ بالنفقة) ذكر صاحب الكتاب ان لها ان تأخذ وقال رحمه الله

ليس لها ان تأخذ وفصل استحقاق السكنى حجة له رحمه الله والله اعلم  
**باب من يجبر** من المسلمين على نفقة اهل الذمة ومن يجبر من اهل  
الذمة على نفقة المسلمين **(قال قال ابو حنيفة)** اذا كان الرجل مسلماً  
وهو فقير وله ابن مؤسر اجبر الابن على نفقة ابيه فان كان على غير  
دينه يجب ايضاً لان الكفر لا يمنع وجوب النفقة بين الوالد وبين الولد  
فكل من يجبره وابا لا صفة الولد فانه يجبر على نفقته وان كان فقيراً  
دينه (وكذا الزوج وما وراء ذلك من المحارم لا تجب النفقة عند اختلاف  
الدينين) فهذا لا الجملة مؤلفاً في المبسوط **(قال)** وكذلك اهل الذمة  
لا يجبرون ان ينفقوا على احد من ذوى ارحامهم اذا كانوا على غير دينهم  
الا على الوالدين والاعباد وذكر في المبسوط انهم يجبرون فيما ذكره صاحب  
الكتاب ههنا ان كان محبوا على ما اذا كانوا من دارين مختلفتين في صير  
وان كان مجرى على الاطلاق فالصير فاذا ذكر في المبسوط لان الكفر لا يمنع  
**(الاشري)** انهم يتوارثون وتقبل شهادة بعضهم على بعض  
**(قال)** ونفقة المرأة تجب وان كانت على غير دينه لانها تقابل بالمتع  
بها وهذا ثابت **(قال)** والذي اذا تزوج ذات رحم محرم وذلك كالحج  
صير فيما بينهم فانه يجبر على النفقة عليها في قياس قول ابي حنيفة وفي  
قولهما لا يجبر واجمعوا انه اذا تزوجها بغير شهوداته يجبر لان هذا النكاح  
صير عند جميعا وهي من مسائل المبسوط **(قال)** واذا خرج المحرم  
وامرأته اليها بامان شرطت البت المرأة تزوجها بالنفقة وخاصة في ذلك  
لا تحكم بينهما لان هذا امن احكامنا وهم لم يرضوا باحكامنا الا ان  
يصير اذمة **(قال)** ولا يجبر على نفقة ذى رحم محرم اذا كان حربياً ولا

الحرجي على نفقة ذي رحم محرما إذا كان مسلما لما قلنا والله أعلم

## بَابُ الْمَفْقُودِ وَالْإِسَائِرِ

**قال** قال أبو حنيفة إذا فقد الرجل وترك أموالا من متاع وعقارات وديوان وورق يثق وخير ذلك فجاءت امرأته تطلب النفقة ولها من أولاد ينبغي للقاضي أن يأمر بالنفقة عليهم من أمواله على ما يرى بالمعروف إذا كان يعرف ذلك فمن القاضي بالخيار أن شاء أخذ منهم كفيلا وإن شاء ضمن المرأة يسريدا أن يخبرها أنه إذا جاء المفقود ~~وذكر~~ أنه خلف لها النفقة أنه يضمنها ما أخذت وهذه المسائل ذكرناها في كتاب المفقود **لشر** ذكر صاحب الكتاب بعد ما سألنا وذكرها محمد في المفقود فلا نعبد لها هذا **لشر** ذكر بعد هذا بابا في مسألة ذكرناها قبل في باب العبد **باب مرة يشهد للشهود على طلاقها والامة يدعيها الرجل قال** وإذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته تلاقا وقد كان دخل بها وهي تدعي الطلاق أو تنكر منع القاضي الزوج من الدخول عليهما لأن الحيولة تجب بشهادة شاهدين بالجماع (فلو أنها طلبت النفقة ممن تزوجها فرض لها القاضي نفقة العدة إلى أن يسأل عن الشهود لأنها كانت مستحقة للنفقة بيقين والآن وقع الفك في السقوطات كانت مطلقة لا تسقط وإن كانت منكوبة تسقط لما تبين فلا تسقط بالشك **قال** فإن طالت المسئلة عن الشهود حتى انقضت مدة العدة لا يفرض لها النفقة بعد ذلك) لأنه سقطت نفقتها بيقين أما إن كانت معتدلة فلا نه انقضت عدتها وإن كانت منكوبة فلا نفقة عنها

لا يفعل الزوج **قال** وان عدلت البينة سلم لها نفقة العدة وان  
لم تعدل رجع الزوج عليها بما اخذت بغير حق) لانه تبين انها اخذت  
وهي منكوبة ممنوعة عن الزوج هذا كله اذا اخذت بفرض القاضي  
(وان اعطاها الزوج على وجه الاباحة لا يرجع عليها بشيء) لانها اخذت  
برضاها (هذا كله اذا دخل بها الزوج وان لم يدخل حتى شهد الشهود بطلان  
فلا نفقة لها) لانه سقطت نفقتها بيقين ان كانت مطلقة فهي غير  
معتلة وان كانت منكوبة فهي ممنوعة عنه **قال** ولو ادعت امرأة  
على رجل انه تزوجها وهو بحمد ذلك فاقامت عليه شهودا بالنكاح والقضاء  
لا يعرف الشهود واحتاج الى المسئلة فافده لا يجعل لها النفقة لان النفقة  
لم تكن واجبة لها بيقين فلا يجب بالشك بخلاف ما تقدم (فلو اراد القاضي  
ان يقضي لها بالنفقة لما راي من المصلحة فينبغي ان يصح القسم فيقول  
ان كنت امراته فقد فرضت لك عليه في كل شهر لنفقتك كذا او كذا  
ويشهد على ذلك فاذا مضى شهر وقد استدل انت عليه فهدأ على وجهين  
ان عدلت البينة اخذت منه نفقة تلك الاشهر منذ يوم فرضها  
**فرق** بين هذا وبين المسئلة الاولى فان ثمة انه لم تعدل البينة  
لا تستحق النفقة والفرق ان ثمة المرأة تدعي الطلاق والزوج يجحد  
فمنه لم تعدل البينة ظهر انها كانت منكوبة ممنوعة لا يفعل الزوج  
اما هنا اذا عدلت البينة تبين انها كانت منكوبة ممنوعة بفعل  
الزوج وهو الجحد (وان لم تعدل البينة هنا لم يكن لها عليه شيء)  
**هذا** الذي ذكرنا اذا ادعت المرأة النكاح والزوج منكر **اما**  
اذا ادعى الزوج النكاح وهو يجحد فاقام عليها شهودا لم يكن على الزوج

نفقة) لأنه تبين أنها كانت منكوبة منوعة لا يفعل الزوج **قال**  
ولو ان ائمتين ادعت كل واحدة منهما ان هذا الرجل زوجها وهو يحج  
ذلك فاقامت كل واحدة منهما شاهدين ولم توفقت البيعتان وقت النكاح  
لكن اقامت احدهما البينة على اقراره انه تزوج بها على الف وانه  
دخل بها واقامت الاخرى البينة على اقراره انها تزوجها على مائة دينار  
وانه دخل بها والقاضي في مسألة الشهود فطلبت كل واحدة منهما النفقة  
فان القاضي يجعل لهما نفقة امرأة واحدة لأنه ثبت نكاح احدهما  
وليس احدهما اولى من الاخرى هكذا اذكر صاحب الكتاب وعلى  
قياس المسئلة الاولى ينبغي ان لا يفرض لان الشك وقع في الوجوب  
بخلاف المسئلة الاولى **قال** فان عدلت البينة حكروا لكل واحدة  
منهما بما مال الذي قامت به البينة وهذا الاستحسان والقياس ان يحكم  
لكل واحدة منهما بنصف المهر الذي قامت عليه البينة وبالاقل من  
نصف المهر الذي قامت عليه البينة ومن نصف مهر مثلهما **وجبه**  
القياس ان نكاح احدهما فاسد وفي النكاح الفاسد اذا واجدا  
الدخول يجب الاقل من المهر المسمى ومن مهر المثل فكان نكاح  
كل واحدة منهما صحيحا في حالة فاسد في حال فيجب نصف المسمى  
والاقل من نصف المسمى ومن نصف مهر المثل اعتبارا للحالين  
**وجبه** الاستحسان ان الفاسد نكاحها غير معروف وفي نزع  
كل واحدة منهما انها هي الصحيح نكاحها واقامت البينة على الدخول  
فيجب المسمى هذا اذا اقامت كل واحدة منهما البينة على اقراره بالدخول  
بها **قال** وان اقامت احدهما البينة على اقراره بالدخول بها ولم

تقرر الاخرى على اقراره بالدخول بها لكنها اقامت على النكاح وهو ينكر  
ذلك كله وباقي المسئلة بحالها فان القاضى يقضى للدخول بها بالمهر الذي  
اقامت البينة عليه وبصحة نكاحها لان المدخول بها تدل على سبق  
نكاحها هذا اذا اقامت احداها البينة على اقراره بالدخول بها **قال**  
ولو لم تقرر كل واحدة منهما البينة على اقراره بالدخول بها وما ادعت المدخول  
اصلا يفرق بينه وبينها فيكون لهما نصف المأكل بينهما لان نكاحهما  
صحيح والاخرى فاسد وقد فرق بينهما قبل الدخول فيجب نصف المهر في النكاح  
الصحيح وليست احداها باولى من الاخرى فيكون ذلك النصف من  
المأكلين جمعا من كل واحد ربعه فيكون لصاحبة الدارهم ربع الدارهم  
التي اقامت البينة بها ولصاحبة الدارين ربع الدارين **قال** ولو ان  
امه في يد رجل شهد شاهدان على حريتها وهي تنكر ذلك او ينكر المولى  
فان القاضى يضعها على يد عدل حتى يسأل عن الشهوة وتكون نفقتها  
على الذي كانت في يديه لان الظاهر انها ملكة فبعد ذلك المسئلة  
على وجهين اما ان تعدل البينة او لا تعدل **فان** عدلت فهذا ايضا  
على وجهين اما ان اخذت النفقة منه بقرض القاضى ام لا بقرض القاضى  
بل اعطاها الذي في يده على وجه الياحة ففي الوجه الاول يرجع الذي  
كانت في يده بما اخذت منه من النفقة وفي الوجه الثاني لم يرجع لما  
قلنا من قبل **واما** اذا لم تعدل البينة فانها ترد على المولى ويبطل  
ما انفق لانه ظهرا انه انفق على ملكه **قال** ولو ان رجلا تزوج امرأة  
فطالبت بنفقتها واخذت ذلك اشهرًا ثم شهد شاهدان انها اخذت  
من الرضاع يفرق بينهما ثم يرجع الزوج عليها بما اخذت لانها انما

أخذت بغير حق **قال** ولو أن أمة في يدي رجل ادعاه رجل أنها امتي  
 وأقام على ذلك شاهدين والذي هي في يديه ينكر فوضعها القاضي على  
 يدي عدل حتى يسأل عن حال الشهود فطلبت النفقة فأنه يقرض فقهرها  
 على الذي كانت في يده) لما قلنا من قبل (فإن انفق عليها أشهراً شر  
 عدلت البينة فقصى بها المدعى لم يكن للذي انفق شيء من النفقة  
 في قياس قول أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف ومحمد رحمهم الله بناءً  
 على أنه ظهراً لها كانت مخصوبة ومجنانية المخصوب على قال الغاصب  
 هذا عند أبي حنيفة خلافاً لها وهي مسألة كتاب الدييات **قال**  
 وأما العبد إذا ادعاه رجل وأقام البينة أنه له فإنه يترك في يد المدعى  
 عليه بكفيل) لأن الأمانة إنما كانت تنزع من يده لأنها ذات فرج فيجوز  
 فيه وهذا المعنى هنا معد ومرفق لا ينزع من يده لكن يؤخذ منه كفيل  
 (إلا أن يؤجل غير مأمون فحينئذ ينزع من يده ويؤجره في عمل لينفق  
 عليه من غلاته) لأن في الانتزاع هنا فائدة وهي تحصين مال المدعى  
 (وإن كان صغيراً كانت النفقة على الذي كان في يده) لما قلنا من قبل  
 والله أعلم بالصواب

## باب في نفقة الضال والفقير وأجلهما الرجل

**قال** ولو أن رجلاً أصاب دابة أو غيره هامة من البهائم في المصراع وخارج  
 المصراع أخذ ذلك ليعرفه ويرده على صاحبه فإن انفق عليها فهو متطوع  
 فإن مرقع إلى القاضي وسأله أن يأمره بالنفقة عليه ليرجع على صاحبه  
 نظر القاضي فيه فإن كان الاتفاق أصح لصاحبه أمره بذلك لتبرير على

ما لكها وان كان ترك الا اتفاق اصله بان خاف ان تأكلها النفقة امره ببيعها  
 وبامساك ثمنها) وهو من مسائل الابق والمقطة ذكرنا في شرح المختصر  
**(هذا)** اذا وجد دابة (وان وجد عبداً ابناً او ضالاً فانفق فذلك  
 الجواب **قال** ولو ان رجلاً غضب عبداً كان في ضمانه ويجب عليه ردّه  
 الى صاحبه وتكون نفقته عليه فان طلب من القاضى ان يأمره بالنفقة  
 او بالبيع فالقاضي لا يفعل ذلك لان المالك لا يحتاج الى هذا الامر لان  
 العبد في ضمان الغاصب فلا يأمرك بذلك (الا ان يكون الغاصب مخفياً  
 لا يؤمن عليه ان يبيع العبد فحينئذ يأتى العبد ويبيعه ويمسك الثمن  
 لان هذا انفع لصاحبه اما اذا كان الاتفق ان يترك في يده يتركه حتى  
 لا تلحق المالك مؤنة **قال** ولو ان رجلاً اودع رجلاً عبداً او غاب فحاج  
 المودع الى القاضي فقال هذا العبد اودعته فلان وقد غاب قد انفقت  
 عليه وليس تمكننى النفقة اكثر من هذا فان رايت ان تأمرني بالنفقة  
 عليه لا رجع بها عليه فان القاضي يأمره بان يؤجره وينفق عليه وان راى  
 ان يبيعه فعل) وهذا كله في هذه المسائل اذا اقام المداعى البينة و  
 القاضي يسمع وهو مخير في السماع ان شاء سمع وان شاء لم يسمع وقد  
 ذكرنا هذا في المسائل في شرح المختصر الكافي **قال** واذا كان عبداً  
 او صرى برقبته لا لسانه ويخدمه لآخر فان النفقة تكون على صاحب  
 الخدمة لان المنفعة له **قال** فان مرض في يده صاحب الخدمة فهذا  
 على وجهين اما ان كان مرضاً لا يستطيع معه الخدمة من زمانه او غير  
 او مرضاً لا يستطيع معه الخدمة ففي الوجه الاول نفقته على الموصى برقبته  
 وفي الوجه الثاني على الموصى له بخدمته **قال** الا ما شمس لائمة الحلواني

رحمه الله وهكذا قالوا في المرأة اذا مرضت ان كان مرضها لا يمكن الافتقار  
 بهامع ذلك الممرض بوجده من الوجوه لا تسقط النفقة وان كان مرضها يمكن  
 الانتفاع بها نوح انتفاع لا تسقط النفقة وقد ذكر صاحب الكتاب في  
 باب نفقة المرأة مطلقا انه يجب عليه النفقة وقد ذكرنا المسئلة  
 في شرح ادب القاضى **(قال)** فان تطاول الممرض في مسئلة الكتاب  
**(فراى القاضى ان يامر ببيعه باعه واشترى بثمنه عبدا ايقوم مقامه**  
**في الخدمة وتكون رقبته لصاحب الرقبة)** قال شمس الاممته هذا وهكذا  
 اذا قطعت يداه واخذ الارش ان راى القاضى ان يبيع الجثة ويضم ذلك  
 الى ارش اليدين فيشترى به عبدا اخر يجده فعل ايضا **(قال)** واما  
 العبد الرهن اذا اصر عند القاضى كونه رهنا يفعل فيه كما يفعل في الوديعة  
 وامثالها **(قال)** واذا كان العبد بين رجلين وغاب احدهما وتخلفه في  
 يد شريكه فتقدم الشريك الى القاضى واقام البينة وسأله ان يامر  
 بالنفقة عليه فالقاضى في قبول البينة بالخيار فاذا قبل يامر بالنفقة  
 وكان الجواب فيه كالجواب فيما ذكرنا من المسائل **(قال)** واذا اعتق  
 الرجل العبد لصغيره او الزمن او المعتق او يعتق الجارية فانه لا يجب على  
 المعتق ان ينفق على احد من مواليه لان نفقة المحارم يجب باعتبار  
 القرابة وفي باب الولاء لم توجدا القرابة **(قال)** واذا تزوج حرقة لرجل  
 فولدت ولدا او فانت الامة ومولاها فقير لم يقدر على النفقة فان الواب  
 لم يجبر على النفقة على ابنه لان ابنه مملوك للمولى الجارية فاما ان يبيعه  
 مولا او ينفق عليه (واما اذا كان الولد من امر ولد او مملوك ومولاها  
 فقير فانها هذا الواب ينفق عليه حرقة مملوك المولى لان هذا لا يمكن

ان يجبروا له على بيعهم والله اعلم بالصواب

## بَابُ الشَّيْءِ يَكُونُ لِمَنْ يَجِبُ لَهُ

(قال) ولو ان امة او عبداً اقي يد رجلين تنازعاهما فيه وكل واحد منهما يدعي انه له فانهما يجبران على النفقة) لانه لما كان في ايديهما فالظن انه ملكهما (ولو كان مكان الامة دابة لا يجبران) لانه لو كان ملكهما فاراد احدهما الاتفاق عليها وامتنع الاخر سياتى هذا في آخر الباب (قال) ولو اوصى بالامة لرجل ولا قريبها في بطنها فان نفقة الجارية على الموصى له برقبتهما) لان منفعتها تحصل له (قال) وان اوصى بدار لرجل ولا غير يسكنها وهي تنخرج من الثالث فان النفقة على صاحب السكنى) لان المنفعة تحصل له وفي جئس هذه المسائل النفقة على كل من تحصل المنفعة له (فان اتهمت الدار كلها قبل ان يقبضها وقال صاحب السكنى انا ابنيها واسكنها كان له ذلك ولا يصير متبرعاً) لانه لا يصل الى حقه الا بهذا وهو مضطرب فيه وصار كصاحب العلو صاحب السفلى اذا اهدم السفلى فامتنع صاحب السفلى عن بناءه فبناءه صاحب العلو لا يكون متبرعاً لكنه يرجع عليه لكن بما اذا يرجع عليه فيه كلام يذكركم فكذا هذا لا يصير متبرعاً (فان انقضت السكنى ينظران اجتماعاً على ان يكون البنا لصاحب الرقبة ويعطيه قيمتها يجوز) لان البناء كان ملك صاحب السكنى فاذا اباعه من صاحب الرقبة يجرى (وان لم يجتمعاً عليه كان له ان ينقض بناءه) كما في المشتري اذا ابى له رجاء الشفيع كان الجواب على هذا الترتيب كذا هذا (قال) ولو اوصى لرجل بنخل ولا غير مثله ابداً

فان الوصية جائزة وتكون النفقة على صاحب الثمن لان المنفعة <sup>حصوله</sup>  
 له (فان كان النخيل لم تبلغ الثمار بعد فالنفقة على صاحب النخيل لان  
 المنفعة تحصل له لا لصاحب الثمرة) **قال** ولو ان حائطا بين دارين  
 وهو لصاحب الدارين اتهدم فقال احدهما ابنيه وقال الاخر ابني  
 الكلام في جنس هذه المسئلة في اربع فصول **(الفصل الاول)**  
 انه اذا اراد احد هما ان ينقض الحائط المشترك والى الاخر هل يجبر  
**(والفصل الثاني)** ان الحائط المنهدم اذا اراد احد هما ان  
 يبني واي الاخر هل يجبر على البناء **(الفصل الثالث)** اذا بنى  
 احدهما هل يرجع **(الفصل الرابع)** اذا رجع بماذا يرجع **(اما)**  
 الفصل الاول فقد ذكرنا في الامام الجليل الزاهد ابو بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله في فتاويه انه اذا كان لا يؤمن ضرر سقوطه اجبر على تقضيه  
 والا فلا **(واما)** الفصل الثاني قيل المسئلة على وجهين اما ان كانت  
 موضع الحائط عريضا يمكن لكل واحد منهما ان يبني حائطه في نصيبه  
 بعد القسمة او لم يكن ففي الوجه الاول لا يجبر اصلا وفي الوجه الثاني  
 المسئلة على وجهين اما ان هذا ما دارا وانهدم الدار ففي الوجه الاول  
 ذكر في الفتاوى هذا ايضا انه لا يجبر الا على البناء وفي الوجه الثاني  
 لا يجبر ويحد انفتى **(واما)** الفصل الثالث المسئلة على ثلاثة اوجه  
 اما ان لا يكون لهما عليه حمولة كحائط الكرم والمحصر وغيرهما او تكون  
 لهما عليه حمولة او يكون للباقي عليه حمولة دون الاخر ففي الوجه  
 الاول ذكر في كتاب الدعوى من فتاوى الفقيه ابي اللث وشيخ  
 مختصا لطحاوي لا احمد جدي انه لا يرجع ويكون متطوعا وفي الوجه الثاني

قيل ان كان موضع الحائط عريضا كما قلنا مع هذا بني بغير اذن شريكه  
 يكون متطوعا لا يرجع عليه وان لم يكن كذلك لا يكون متطوعا ويجمع  
 في الوجه الثالث فكذا لك الجواب كذا اذكر صاحب الكتاب هنا قال  
 الشيخ الامام شمس الملة الحلو اني رحمة الله عليه لم يذكر هذه  
 المسئلة في المبسوط انما عرفناها من جهة صاحب الكتاب (ولما)  
 الفصل الرابع فقد ذكر في جميع الكتب انه يمنع صاحبه عن وضع الحمول  
 عليه حتى يؤدى حصته وليس المراد انه لا يرجع بل يمنع صاحبه حتى  
 يؤدى حصته ان اراد بل المراد هنا حكمان احدهما ان يرجع عليه الثاني  
 انه يمنعه عن وضع الحموله عليه حتى يؤدى ما يرجع عليه **القول**  
 انه لو قال شريكه انا لا اضع الحموله عليه ذكر في فتاوى الفضلي ان  
 لشريكه ان يرجع عليه **شرح** اذا رجع عليه بما اذا يرجع ذكر القاض  
 المنتسب الى اسبيحان في شرحه لمختصر الطحاوي في كتاب الصلح في مسئلة  
 العلوي والسفل ان صاحب العلوي يرجع على صاحب السفل بقيمة السفل  
 مبدئيا لا بما انفق وذكر في فتاوى الفضلي في الحائط المشترك انه يرجع  
 بنصف ما انفق وفي العلوي السفل يرجع على صاحب السفل بما انفق على  
 السفل واستحسن بعض المتأخرين من مشايخنا وقالوا ان بني بامر القاض  
 يرجع بما انفق وان بني بغير امر القاض يرجع بقيمة البناء وبه نفقة **قال**  
 فان كان زرع بين رجلين فالي احدهما ان ينفق عليه لم يجز على ذلك  
 لكن يقال للاخر انفق انت وامرجع بنصف النفقة في حصه شريكك  
 لما قلنا فلو انفق ولم يجز الزرع مقدارا ما انفق هل يرجع على صاحبه  
 بتمام نصف النفقة ام يرجع بمقدار الزرع ذكر في كتاب المزاع ووفق

بيننا اذا اتفق صاحب الارض وبيننا اذا اتفق المزارع وموضع معرفته  
 كتاب المزارعة **(قال)** فان كان حمامين رجلين عابت القدر او الحوض  
 او شئ من الحمام فابى احدهما ان يتفق على ذلك يؤمرا الاخر بالنفقة  
 ويرجع على حصه صاحبه في الغلة) لانه مضطر فلا يكون متطوعا كما ذكرنا  
 من المسائل (واما اذا اتفقا على ان يخرجهما كله فاراد احدهما ان يبني وابى  
 الاخر يقسم ارض الحمام لانه ان كان لا يمكنه ان يبني فيه الحمام  
 يمكنه ان يبني شئ اخر **(قال)** نه بين فقو مشترك وهو شرب لهم  
 ولا مضيرهم محتاجوا الى كراهيه فامتنع بعضهم من كراهيه امر من يفتح منهم  
 بكرهه ويرجعون على من امتنع بقسطه من النفقة) لانه لا يمكنهم  
 الانتفاع الا بكرهى جميع النهر فلا يصيرون متبرعين **(وهل)**  
 يجبر الممتنع على الكراهى لم يرد كراهيه هذا وذكر بعد هذا في كراهيه  
 وهذا هل يمنع اولئك عن شربها حتى يؤدوا ما عليهم **(قال)**  
 القاضى الامام ابو على النسفى بعض مشايخنا يفتون بانهم يمنعون  
 عن ذلك وقال الشيخ الامام شمس الاثمة الحلو انى رحمه الله هذا  
 غير سديد بل لا يمنعون **فريق** بين هذا وبين العلو والسفل والفرق  
 ان في المنع هذا ايصيح حقهم فلا يمنعون ولا كذا لك في العلو والسفل  
**(قال)** وكذا لك البئر اذا كانت بين رجلين وهى شرب لما شربتهم  
 فامتنع احدهما عن اصيلها وقال انا لا اسقى ماشيتى منها لا يجبر  
 على ذلك ولا يكون لصاحبه ان يرجع عليه اذا اصلحت) اما عند الجبر  
 فموافق لما ذكرنا من المسائل **(واما)** عدم الرجوع فيخالف لما ذكرنا  
 من المسائل **(والفرق)** هو ان النفقة انما تجب بازاء المنفعة فاذا

امتنع من الانتفاع لم يكن عليه شيء فاما فيما تقدم ان تعدد الاشياء  
 بازاء المنفعة امكن الاشياء بانها ملك الرقبة والرقبة تسمى **قال**  
 ولو ان ضبيعة تدين قتيلا ما راد بعضهم قسمتها واني الاخرون قالوا فخذ  
 في القسمة ظاهرة وموضع ذلك كتاب القسمة **قال** داية بين رجلين  
 امتنع احدهما من الاتفاق عليها وطلب الاخر من القاضي ان يامر  
 بالنفقة حتى لا يصير متطوعا فان القاضي يقول للذي امتنع اما ان تتبع  
 نصيبك او تنفق عليها) فرق بين هذا وبين ما اذا كانت الداية كلها له  
 فان هناك لا يجبر على الاتفاق وهذا يجبر **والفرق** ان هناك  
 ليس في ترك الاتفاق اتلاف ملك الغير بل فيه اتلاف ملك نفسه فلو  
 وجب الاتفاق وجب ملكه وملكه داية والداية ليست من اهل  
 الاستحقاق فجاء الجبر **استدل** في الكتاب لهذا الفصل مسائل  
 واذكر في جملتها (النهر اذا كان بين رجلين فامتنع احدهما عن كربة  
 فانه يكرى الاخر ولا يصير متطوعا ويجبر الممتنع على الكرى وان كان  
 لواحد لا يجبر ذكر الجبر هنا ولو بين كس في هذه المسئلة من قبل وعدم  
 الجبر وفق لما ذكرنا من المسائل **وان** كان النهر لواحد لكن للناس  
 فيه حق الشفعة **قال** القاضي الا فاما ابي علي الشافعي يجبر هذا الواحد  
 على اصلاحه اذا امتنع لانه يتعدا ان يقال لجمع افعولوا وارجعوا عليه  
 فلو لم يجبر هو ادى الى ابطال حق المسلمين وكذا البئر اذا كانت لواحد  
 والناس فيها حق الشفعة يجبر هذا الواحد على اصلاحها اذا امتنع لان  
 فيه ابطال حق المسلمين فان ذكر الجبر هنا في اربع مسائل في الداية  
 المنفعة كذا في النهر المشترك وفي النهر لواحد اذا كان للناس فيه حق

الشفعة وفي البئر كذلك وابه نفقي في ثلاث مسائل ولا نفقي في المسئلة  
 الاربعة وهو النهر المشترك **(قال)** ولو كان داراً او حائطاً يتبين اثنين  
 لا يمكن قسمتها فتشاجر فيها فقال احدهما لا اكرى ولا انتفع وقال  
 الاخر اريد ان انتفع فانه يجبر على المهاداة ليقال للذي لا يريد الانتفاع  
 بها في ملته ان شئت فانتفع بها وان شئت فاعلق الباب لان في  
 امتناعه من المهاداة الحاق الضر بصاحبه **(قال)** ولو ان رجلاً اوصى  
 لرجل بتين هذه الحنطة واوصى للآخر بالحنطة فالمسئلة على وجهين  
 اما ان يبقى من الثالث شيء او لم يبق فان بقي فالتخليص يكون في ذلك  
 المال وان لم يبق يكون التخليص عليهما لان المنفعة تحصل لهما  
**(قال)** ولو اوصى لرجل بدهن هذا السمسر واوصى لآخر بكسبه فان  
 اجر التخليص يكون على صاحب الدهن فرق بين هذا وبين الحنطة  
**والفرق** ان هذا الدهن مخفي وقعت الحاجة الى اظهره فاما الكسب  
 فظاهر فيكون التخليص لصاحب الدهن فيكون اجره عليه  
 في الحنطة فالحنطة معاينة غير انهما مستوون بالتين والتين حاصل  
 انه غير متبين فيكون التخليص لهما فيكون اجر عليهما **(قال)**  
 وكذا اللبن والزبد يضر الزاوي وبكسره ايجزاً وهذا

له كذا في الاصل ولعله بكشطة والمراد منه الشرح قال في المنجد كشط كشطاً  
 واستكشط الشيء رفع عنه شيئاً قد خشا له كشط الجمل عن الفرس الخطاء عن الشيء  
 نزع كشفت عنه الحرق ازاله من موضعه وكشط البعير نزع جلده واستكشط البعير حزاله  
 ان يكشط ثمر ايجزاً القاموس والمحيط قرأيت فيها الكسب بالضم ثقل الدهن  
 وعصارته وهو معرب واصيله الشين والله اعلم ١٢ - ابوالوفاء له لواقف على لغة  
 الكسر في شيء من كتب اللغة الموهوبة عندني فضاء عن كونها هي القياس فيلزم

أصح على القياس (والزيت والزيتون) أيضا على هذا القياس **قال**  
وقال محمد في رجل ذبح شاة له ثم أوصى لرجل بلحمها ولا يخرج جلد  
فالجواب فيه كالجواب في الحنطة والتبن أن التخليص عليهما إذا لم يبق  
من الثلت شيء فإن كانت الشاة حية والمسئلة لجالها فأجر الذبح يكون  
على صاحب اللحم لأن اللحم لا يحصل إلا بالذبح ولأن الجلد حاصل من غير  
ذبح لأنها وإن كانت ميتة يحصل الجلد (ثم أجرة الدسلة يكون عليهما لأن  
منفعته تحصل لهما

## بَابُ الرَّجُلِ يَغِيبُ فِتْحَى امْرَأَتَهُ

إلى القاضي وتسال أن يفرض لها النفقة **قال** وإذا غاب الرجل فحاشا  
امراته إلى القاضي فقالت أنا فلانة بنت فلان زوجي فلان بن فلان غاب  
عني ولم يخلف لي نفقة فأفرض لي عليه النفقة فإن القاضي هل يقبل  
البينة وهل يفرض لها النفقة اختلفت الروايات فيه) وقد ذكرنا في شرح  
أدب القاضي في باب الرجل يغيب عن امرأته وفي شرح المختصر الكافي في  
باب النفقة **قال** ولأن امرأة حضرت معها صبيًا وحضرت رجلاً فقالت  
هذا الصبي ابني وأبوه ابن هذا الرجل الذي حضر معي وقد غاب أبوه فبهره  
بأن نفقه عليه فهذا على وجهين أما أن اقر ذلك الرجل بذلك أو أنكره فأنكر  
بأنه مر بالنفقة على الصبي لكن لا يثبت النسب وإن أنكره فقامت المرأة بالبينة  
قال أبو حنيفة لا يقبل القاضي هذه البينة) لأنه قضاء على الغائب (وإن  
قال أبو يوسف أن استحسن القاضي وقبله في حق فرض النفقة عليه وإن  
لم يقبل في حق اثبات النسب) ويجوز أن يقبل البينة في حق حكم دون حكم

كما قال ابو يوسف في رجل اشترى جارية ثرقا قال وجعلتها ذات زوج  
 فاراد ان يردّها بالعيب واقام البينة على انها امرأة رجل غائب تقبل  
 البينة تحت يثبته له حق الرد وان كان لا يقضى بالنكاح **(ونظير)**  
 هذا اما قالوا جميعا اذا اكل رجل من غائب بمال مقداره فانه يلزم ذلك  
 الكفيل وان كان يلزم الاصيل **(واكل)** لو شهد رجل وامرأتان  
 بالسرقة تقبل في حق المال وان كان لا تقبل في حق القطع والله اعلم بالصواب

### بَابُ مَنْ اخْتَلَعَتْ لَوْلَاهُ فِي اِطْلَاقِ وَلَدٍ مِنَ النِّسَاءِ

وذكر الترتيب وذكر المدة التي تكون الجارية عندها من فيها وذكر ان  
 الغلام اذا ادرك خيره بين ابويه وذكر ان الامر الذميمة والمسلمة في حق  
 استحقاق الولد سواء **(واقول)** ذكرنا هذه الجملة في شرح الجامع  
 الصغير في باب على حدة وفي شرح المختصر الكافي **(قال)** ان اختلفت  
 على ان تترك ولدها عنده حتى التحلح ولم يصح الشرط لان كون الولد  
 عند الامر في الولد فلا تملك الا ما يطلاله **(قال)** وانما يكون هو كلاء  
 النسوة الحق بالولد ما لم يتزوج واحدة منهن فكل من تزوجت منهن  
 بزوجه بطل حقها الا ان يكون الزوج ذارحم محرر من الولد يعني المرأة  
 اذا اطلقت وبينها وبين الزوج ولد صغير فتزوجت بأسخ الزوج الاول  
 حتى كان الزوج الثاني عمّا للصغير كانت هي اولى بالولد ولا يكون الزوج  
 اولى وكذا ان تزوجت برجل اخر هو ذورحم محرر من الولد **(قال)**  
 فان كان للصبي جدّة لامر وهي امرأته وخالة ذكرهنا ان الخالة اولى  
 وذكر في الجامع الصغير وعامة الكتب ان الجدّة وان علت فهي اولى من

الحالة وهو الصبي **قال** فان كان للصغير جلدة الام من قبل ابها وهي ام  
اب امه فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الام من قبل امها وكذلك  
كل من كان من قبل اب الام فليس بمنزلة قرابة الام من قبل امها

## باب حقوق البنات في الولد من ابيه

**ذكر** في هذا الباب (ان امر الصغير اذا تروجت او ماتت ولم يكن  
احد من النساء ذات ادحر محرمة منه) فمن يكون اولى به من الرجال فله  
(كل من كان اسبق عصبة كان اولى كالاب ثم الجد ثم الاخ) وقد  
ذكرنا الترتيب فيما تقدم في مسائل الباب الاول **قال** قالوا فان كانوا  
اثوة فاصحهم اولى فان كانوا اسواء فأكبرهم سناً) لانه بمنزلة الاب هو  
اكثر شفقة (فان لم تكن له عصبة فاختصم فيه جلدة اب امه وانحوا اليها  
فالجد اولى) لانه اقرب الى الامر **قال** واذا بلغ الغلام فله حق للاب فيه  
اذا كان مأموناً عليه واذا كان مخوفاً كان له ان يضمه الى نفسه احياناً  
يلحقه الضرر بسببه والله اعلم

## باب في المبك اذا بلغت والتب

(مسائل) هذا الباب اوردها محمد رحمه الله في المبسوط واعادها  
صاحب الكتاب هنا (وذكر) من جملة هذه المسائل (ان التب البالغة  
امتنع بنفسها ان كانت مأمونة وليس للاب ان يضمها الى نفسه وان كانت  
مخوفة يضمها الى نفسه فان اختلفا يسأل عن حالها فان كان كما قال ضمها  
الى نفسه واما المبكر فلا يسأل ان يضمها الى نفسه بكل حال لانها سريعة

الاختلاف (وكذا الإعدام والاختوة الحق فهو كلاء إذا كن غير مأمونات  
 إلا أن يكونوا أهم غير مأمونين فحينئذ لا تقصر على يد امرأة ثقة حتى  
 تحفظها) هكذا ذكر صاحب الكتاب في أول الباب وذكر في آخر الباب  
 إذا كانت مأمونة فهي أولى بنفسها وقد استقصينا الكلام فيه في شرح  
 أدب القاضي والله أعلم

## بَابُ مَرْأَةِ تَطْلُقُ فَرِيْلًا تَخْرُجُ بِالْوَلَدِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ

(ذكر) في هذا الباب (أن المرأة إذا طلقت وانقضت عدلتها  
 فارادت أن تخرج بالولد إلى بلد آخر في أي موضع يكون لها ذلك وفي  
 أي موضع لا يكون) ذكرنا في شرح الجامع الصغير وشرح المختصر الكافي  
 وهذا إذا كانت أمًا (فأما غير الأمر نحو الحدة إذا ماتت الأم فارادت  
 أن تنقله إلى الموضع الذي وقع فيه عقد النكاح فليس لها ذلك) لأن  
 هذا حق ثبت حكمًا للنكاح فيكون ثابتًا بين الأمر والزوج لا بين غيرهما  
 والله أعلم (تم) كتاب النفقات بحمد الله تعالى وعونه  
 وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا  
 كثيرًا أبدًا وأحوال ولا فاقة إلا بالله العلي العظيم

## خاتمة المطبع

الحمد لله الذي أنعم علينا بطبع شرح كتاب النفقات والصلوة والسلام  
 على رسوله محمد أشرف المخلوقات الذي شرف الفقه وأهله بقوله من  
 يراد الله به خير إيفقه في الدين وعلى آله وأصحابه الهداة المتقين

أما بعد فيقول العبد المتوسل إلى الله تعالى يحسن الافتقار إلى  
 مواهبه السنية أبو الوفا أحد الأركان العشرة لمجلس حيا المعاف النعمانية  
 أنه لما شرفني الله تعالى بزيارة روضة النبي صلى الله عليه وسلم رايت مكتبة  
 تشتمل على أسرار في المدينة المنورة زادها الله تشريفا وعظيما لسيحتين من  
 تشرح النفقات للإمام الصمد الشهيد - ثم أنما أقمنا مجلسا لطبع الكتب  
 القلبية من ماله هبنا عرضت مسألة طبع الكتاب على أعضاء المجلس  
 فقبلاوا ذلك مني فطلبنا نقل النسخة والتمسنا أن تقابل بالنسخة الثانية  
 ولكن لما وصلنا الكتاب ظهر لنا أنه لم يكن حينئذ قوبل بالنسخة الأخرى  
 لأنه لم يكن عليه شيء من علامات المقابلة فاشتغلنا بتصحيحه أنا وإخوتي  
 الحبيب الحسين بن النسيب المولوي السيد عبد الله بن أحمد مديح  
 العلوي الحضرية والأخ الجليل المولوي رحيم الدين كان الله لهما  
 أحد أعضاء المجلس لمذا كور وقد حصل لنا من المحيط البرها ممد  
 عظيم لأنه ينقل في أكثر المواضع عن النفقات وشرحه باللفظ  
 ولم نال جهدا في تصحيحه وتحريره غير أنه كان كثيرا لأغلاط  
 والتصحيقات فما بقي فيه بعد ذلك من خطأ منشأه الجهل والذهول  
 فيستغنى لمن وقف عليه أن يعدرنا لما علمنا والعبد رحيم الدين  
 معبول وقد ورد أن كل مجتهد مأجور والميسر كما لا يستنبط  
 بالمعسر بل الأحرى بمن وقع نظرة على خلل في العمل أن يصلح ما لا  
 يقبل التأويل من الزلل وقد قيل إن الإنسان مركب  
 من الخطأ والنسيان

## (ترجمة) الخصاف والأقلام

هو أحمد بن عمر بن مهير الشيباني أخذ الفقه عن أبيه عمر بن مهير عن الحسن عن أبي حنيفة كان فرضيا حاسبا عارفا بذهب أبي حنيفة وكان صنف للمهتدي كتاب الخراج فلما قتل المهتدي ذهب الخصاف ذهب بعض كتبه من ذلك كتاب عمله في المناسك وله كتاب الحيلة وكتاب الوصايا وكتاب الشروط الكبير والصغير وكتاب الرضاع وكتاب المحاضر والسجلات وكتاب أدب القاضي وكتاب النفقات على الأقارب وكتاب أحكام العصور وكتاب ذبح الكعبة وكتاب أحكام الوقت وكتاب إقرار الورثة بعضهم لبعض وكتاب القصر وأحكامه وكتاب المسجد والقبر روي عن أبيه وعن أبي عاصم وعن أبي داود الطيالسي ومسلم بن مسرهد ويحيى بن عبد الحميد الحماني وعلي بن المديني وأبي نعيم الفضل بن دكين وخلق وكان فاضلا فاضلا حاسبا عارفا بذهب أصحابه وارعاه أياكل من كسب يداه يخفض النعل ولهذا اشتهر بالخصاف قال شمس الأئمة الخلو في الخصاف رجل كبير في العلوم وهو من يصح لاقتله مات سنة ٢٦١ هـ وثمانين ومائتين وقد قارب ثمانين رحمة الله ١٢ أبو الوفا

## (ترجمة) الصلوات للشهيد

هو عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة أبو محمد حسام الدين أمار الفروع والأصول المبرر في المعقول والمنقول كان من كبار الأئمة وأعيان الفقهاء

له البعد الطولي في الخلاف والمذهب تفقه على أبيه برهان الدين الكبر  
 عبد العزيز واجتهد وبالغ إلى أن صار واحداً زمانه وناظر العلماء ودرس  
 الفقهاء وقهر الخصوم وفاق الفضلاء في حيلة أبيه بخراسان وقرب بغداد  
 الموافق والمخالف تفرار تقع أمرة إلى ما وراء النهر حتى صار السلطان ومن  
 يعظمونه ويتلقون أشعارهم بالقبول وعاش مدة محترماً إلى أن استأثر  
 الله تعالى روحه ورحمة الله شهادة في صفر سنة ست وثلثين وخمسة  
 قتله الكافر الملعون بعد وقعة قطوان بسمرقند ونقل جسده إلى بخارا  
 وكانت ولادته رحمه الله سنة ثلث وثمانين وأربع مائة كان أقاله  
 قاضي القضاة العلامة السبكي في طبقات الشافعية وقال هو حنفى  
 وتوهم بعض الناس أنه شافعى فأوردته لأنك ههنا وذكر صاحب  
 الهداية في معجم شيوخه وقال تلقيت منه علم النظر والفقه ومن  
 نصايفه الفتاوى الصغرى والكبرى وشرح أدب القضاء للخصاف و  
 شرح الجامع الصغير قال المولى القاري له ثلثة شروح على الجامع  
 مطول ومتوسط ومتاخر وله الواقعات والمنتهى وشرح الجامع  
 الكبير وشمسة المفتى والمستثنى وكتاب الشيوخ وكتاب التراجع  
 وهذا الكتاب شرح كتاب النفقات للخصاف وله شرح

المختصر الكافي للجامع الشاهد رحمه الله كما

ذكره هو في مواضع من كتابه هذا من

الفوائد والجواهر وغيرها ١٢

أبو الوفا

ز

٢٢	مطلب في نفقة العبد المغضوب والعبد الوصيعة اذا غاب مولا
=	مطلب في نفقة العبد الموصى برقبته لا انسان ويجلده منه لا خذ
٢٣	مطلب في نفقة العبد المرهون
=	مطلب في نفقة المعتق الفقير أهى على مولا لا امرا
=	مطلب في نفقة الولد الذي ولد من أمة الغير ومولا اذا كان للمولى مخرج
٢٤	<b>باب النشئ</b> يكون بين رجلين
٢٥	مسئلة الحائط الذي بين دارين فاحدهما او هدمه أو احدهما
٢٦	مسئلة التزويج بين رجلين والحيثما المشتركة
٢٧	مسئلة نهر مشترك بين قوم احتاجوا الى كسبه وكان ذلك النهر مشترك
٢٨	مسئلة ضيعة مشتركة اراد احدهما قبضتها ومسئلة دابة مشتركة
	الى احدهما الا تفارق عليها
=	مطلب في النهر المشترك بين رجلين الى احدهما عن كسبه
٢٩	مطلب في نارا ومانعت بين اثنين لا يمكن قبضتها فقتلها فيها
=	مطلب في وعية لرجل بالحنطة والاخر بتين الحنطة او لا احدهما
	يكسب السهم والاخر بالدهن
٥٠	مطلب في وصيته لرجل بالبحر الشاة ولا يجلد بها
=	<b>باب الرجل يغيب فتجي امرته الى القاضى تسأل ان يفرض لها النفقة</b>
٥١	باب من اخطى بالولد في الطلاق
٥٢	باب حق الرجال في الولد ومن اولى به
=	باب في البكر اذا بلغت والثيب
=	باب المرأة تطلق فتريد ان تخرج بالولد الى بلد اخر

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام  
 على من لا نبي بعده  
 وآل وصحبه الطيبين الطاهرين  
 أجمعين

رجال من العالمين  
 انهم اخرجوا لطبع التصانيف  
 مائة المجلدات الامام  
 شيخ الامامة الامام الاعظم  
 الله تعالى له واصحابه واصحاب  
 صلوات الله عليهم اجمعين اول ما وفق المجلس  
 هذا المصنف كتاب العالم والمعلم  
 الامام اعظم وثانيا شرح كتاب الفقهاء  
 في العبد الشري والامن نحن بصدد  
 طبع الكتاب الكافية ورجوا لافادة من  
 اطعموا العالم

شرح ادب القضاء للخصاف للصدر  
 الشهيد الملبس ط والجامع الكبار  
 كان هذا الامام حجة في شرح زيارت  
 الامام محمد باقر عليه السلام  
 للفقيه ابى الليث السمقندي  
 رحمهما الله تعالى

حضرت امام الاعظم

امام اعظم رضي الله عنه ورايكم

اصحاب واصحاب اصحاب كى اياي تصانيف كى

عمر بن سعيد بن ابي عمير وزيك نيت اصحاب في قديم

فرمانى به احمد بن محمد اول اصحاب امام اعظم رضي الله عنه

كى كتاب العالم والمعلم ثانيا شرح صدر شهيد على

كتاب النفقات للخصاف كى شرح كى نفقات على

ابا كى بن محمد بن محمد كى كتاب بنظر بن محمد

ارباب كرم مد فرما كى ابى على بنى كى

نبوت ديون كى

محمد ابي على

مدرسة نجف

جلال الله في ملكه

